

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد ليامين دباغين سطيف -2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

سلسلة محاضرات في مقياس
منهجية إعداد مذكرة لطلبة السنة الثانية ماستر
تخصص قانون عام

من إعداد الدكتور : قردوح رضا

الموسم الجامعي 2025/2024

مقدمة:

إن إنضواء الجامعة الجزائرية تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يحتم عليها ان تتكفل بميدان التعليم العلمي وتحسين جودته، وان تؤطر ميدان البحث العلمي وتطويره، وهذا الأخير الذي هو نشاط او جهد فكري ومسار علمي الذي لابد لأي طالب جامعي ان ينشغل به اذا اراد ان يحقق طموحات الجامعة التي ينتمي اليها، وكذا تحقيق ذاته اثناء مزاولته لمساره الدراسي، والذي يتفاوت وفق طموحات كل طالب، بدءا بشهادة الليسانس ومرورا بشهادة الماستر وانتهاءا بشهادة الدكتوراه.

والطالب الجامعي الذي يسعى الى انجاز مذكرة الماستر هو باحث مبتدأ يسعى من خلالها الى إكتساب المهارات البحثية التي تمكنه من معالجة المشكلة البحثية بأسلوب علمي، والتي تمكنه من تقديم الإضافة في أحد مجالات المعرفة، أو في تطبيق تقنيات معروفة في مجالات أو مناطق جديدة، ويتحرى في ذلك المسي مؤظفا كل امكانياته الفكرية والنفسية والاقتصادية قصد اخراج مذكرة الماستر في أحسن صورة أو أن تكون مذكرة مقبولة وذات مستوى مشرف، فيحاول الإلتزام في إنجاز مذكرته بجملة من القواعد التي تسمح له بمعالجة مشكلة بحثه، ووفقا لعدد من المناهج العلمية والأساليب والأدوات المناسبة، ومنطلقا في ذلك من المدارس الفكرية التي تقف وراء اختصاصه وموضوع بحثه، ويحرص في ذلك على اتباع عدد من الاجراءات والخطوات التي تسمح له بإعداد بحثه العلمي وانجازها متحليا في ذلك بجملة من الصفات التي تنم عن مثابرتة وصبره وأمانته العلمية ونزاهته وموضوعيته.

وفي سبيل ذلك لابد على الطالب الجامعي الذي يسعى لإنجاز مذكرة الماستر بأن يتمكن من فهم مادة منهجية البحث العلمي ويعمل بها، وهو ما حاولنا توضيحه في هذه المطبوعة التي نسعى من خلالها أن نساهم في وضع ارضية مشتركة لتوحيد منهجية البحث في الدراسات القانونية ووضع أرضية مشتركة لكتابة مذكرة التخرج، وهذا الامر من شأنه أن يخفف العبء على الطالب والاستاذ معا، بحيث تكون الأمور واضحة للطالب في طريقة كتابة الموضوع شكلا وموضوعا، ويتفرغ الأستاذ لمتابعة الطالب من الناحية الموضوعية للبحث فيتحقق بذلك الهدف من مذكرات التخرج وهو إثراء البحث العلمي بمادة علمية تعتبر إضافة شكال وموضوعا.

والهدف من هذه المادة إلى تعريف الطالب بمنهجية إعداد مذكرة التخرج، وتمكينه من الإلمام ببحوثات المنهجية من واقع التطبيق، من خلال تدعيمه بدليل يمكن الاعتماد عليه في مقارنة

المواضيع التي تكون محل بحث وإنجاز مذكرات، على فرض ان طالب الماستر قد تقلن مقياس منهجية البحث العلمي في طور الليسانس.

وهذا لن يتأتى الا من خلال التزام الطالب بمجموعة من لمعايير الأكاديمية والعلمية والتي حاولنا تفصيلها في عدد من المحاور هي كالآتي:

المحور الاول- مفهوم منهجية البحث العلمي في إعداد مذكرة الماستر

حاولنا في هذا المحور تفكيك مصطلحاته العلمية المكونة من منهجية والبحث العلمي و مذكرة الماستر والتي تناولناها في النقاط الاتية:

اولا- تعريف منهجية البحث العلمي

1- تعريف المنهجية لغة واصطلاحا:

ان المنهج لغة، مشتق من الفعل "نهج"؛ بمعنى: طرق أو سلك أو إتبع، ونهج الطريق نهجا ونهوجا أي وضح وإستبان؛ وانتهج الطريق استبانة وسلكه، واستنهج الطريق سلك مسلكه، والمنهاج هو الطريق الواضح؛ إذن يقصد بالمنهج الطريق الواضح والسليم أو المسلك، وقد ذكر معناه في القرآن الكريم، في قول الله تعالى في سورة المائدة في الآية 48: "... لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا..؛ أي الطريق البين الواضح.

وقد عرف المنهج تعريفات مختلفة، ففي العهد الإغريقي يرجع أول استعمال مصطلح "منهج" المترجم من مصطلح "méthode" ويقصد به: "البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الإنسان مع واقعه"، وعرفه الفيلسوف "أرسطو" تلميذ أفلاطون - بأنه: "البحث نفسه وعرف المسلمون المنهج " ابن خلدون وابن تيمية " بأنه: "مجموعة من القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل"؛ ويعرفه "عبد الرحمان بدوي" بأنه: " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"؛ ويعرفه جابر عصفور بأنه " يهدف إلى الكشف عن الحقيقة من حيث أنه يساعدنا على التحديد الدقيق والصحيح لمختلف المشكلات التي يمكن معالجتها بطريقة علمية ويكتننا من الحصول على البيانات والنتائج بشأنها؛ عرفه البعض بأنه : "طريقة يصل بها إنسان إلى حقيقة برهانية أو معرفة علمية"، أو هي: السبيل المؤدي الى

الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل وتضبط عملياته حتى نصل الى نتيجة معلومة".

ومن خلال ذلك يمكن القول أن المنهج هو تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجته لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة والتحليل؛ أما علم المنهج أو (المنهجية) العلم الذي ينتمي في جذره نظرية المعرفة، فهناك من يجعل مفهوم المنهج مرادف لمفهوم المنهجية، إلا أن ذلك غير صحيح، بحيث إن المنهجية يقابلها في اللغة الفرنسية Méthodologie وهذا المفهوم مركب من كلمتين Méthode تعني المنهج و Logie وتعني علم، وبذلك فالمنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج فهي علم المناهج. بذلك فالمنهجية هي أشمل من المنهج، ففي البحوث العلمية نستخدم مفهوم المنهجية في حالة ما اعتمادنا على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي، ونستعمل مفهوم المنهج في حالة اعتمادنا على منهج علمي واحد؛ ونجد في ذلك تعريف عبد الرحمان البدوي للمنهجية بأنها: "علم يعتني بالبحث في أيسر الطرق للوصول إلى المعلومة مع توفير الجهد والوقت" وتفيد كذلك "معنى ترتيب المادة المعرفية تبويبها وفق أحكام مضبوطة". وحسب الأستاذ "علي مراح": "إن المنهجية هي:" الطريقة التي يتبعها العقل في معالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما من أجل التوصل إلى نتائج علمية (الكشف عن الحقيقة) ومقصوده (لبرهنة عليها لإقناع الغير)".

2- تعريف البحث العلمي:

البحث لغة: مصدر مشتق من الفعل الماضي بحث، بمعنى: طلب وفتش، وتقصّى وتتبع وتحرّى، وسأل، وحاول، واكتشف، أما اصطلاحاً فهو مجموعة من الخطوات الفكرية والاجراءات العملية مرتبة وفق منهج محدد ينهض بها باحث أو مجموعة من الباحثين الهدف منها تقديم إضافة جديدة للعلوم الصرفة والانسانية. وبذلك تكون بين البحث والمنهج علاقة تلازم وتكامل في الوقت ذاته.

اما من الناحية العلمية فيعرف انه كتابة موضوع معين مرتبط باي علم من العلوم كالدين والاجتماع والسياسة والتاريخ والقانون وغيرها...

اما مصطلح العلمي: فهو مشتق من كلمة العلم، والذي يعني لغة : ادراك الشيء بحقيقته وهو اليقين والمعرفة، وهو جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزرع بها المؤلفات العلمية او نسق من المعارف الهامة العلمية المتراكمة او بمعنى اسلوب معالجة المشاكل اي المنهج.

لنصل في الاخير الى ان مصطلح البحث العلمي هو الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته او في تتبعه لظاهرة معينة، من اجل تحديد ابعادها بشكل كامل يجعل من السهل التعرف عليها بمعرفة اسبابها و مؤشراتها و الاشكال التي تتخذها و العوامل التي تؤثر عليها وطرق قياس هذا الاثر او التنبؤ بها بشكل موضوعي دقيق يفسر العلاقات التي تربط عوامله الداخلية والخارجية بهدف الوصول الى نتائج عامة ومحددة يمكن تطبيقها و تعميمها؛ او هو عرض مفصل او دراسة متعمقة تمثل كشفا للحقيقة جديدة او التأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة او اضافة شيء جديد لها، او حل لمشكلة كان قد تعهد الشخص بتقصيها او كشفها او حلها، ويفترض ان يشمل هذا العارض او الراسة على جميع المراحل الاساسية التي يمر بها البحث العلمي بداية من تحديد المشكلة او طرح فكرة الى دعم جميع البيانات والمعلومات الواردة في العرض من حجج وادلة وبراهين ومصادر كافية و وافية بالغرض.

ثانيا- مفهوم مذكرة الماستر واطارها القانوني

1- تعريف مذكرة الماستر والهدف منها:

إن مذكرة الماستر هي تتويج لمسار جامعي يترجم إلى الحصول على شهادة علمية هي (الماستر) كشهادة علمية مستحدثة في نظام (ل. م. د) منذ إصلاحات العام 2004م، بحيث يبذل الطالب فيها جهوده معتبرة لإعداد وانجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر، وهي تعتبر شرطا أساسيا لاكتمال مسار التكوين في هذا الطور".

وتعتبر مذكرة التخرج "ثمرة التكوين والتربص بالجامعة يتم من خلالها تجسيد وتكريس المعلومات والمعارف المختلفة المكتسبة خلال فترة التكوين"، كما تعتبر: "عمل اكايمي يعكس قدرة الطالب على التفكير والتحكم في المادة العلمية بمنهجية صحيحة وبمهنية"، وتختلف مذكرة الماستر

عن تقرير تربص المتعلق بنيل شهادة الليسانس، كما تختلف أيضا عن أطروحة الدكتوراه المتعلقة بنيل شهادة الدكتوراه، كما هو مبين في النصوص القانونية¹؛ لذلك تبرز على انها:

- خطوة تمهيدية لطالب الماستر في مجال البحث العلمي او مدخل للبحث العلمي الجاد، وليس مجرد امتحان لقدرة الطالب على الكتابة والتحرير.

- اختبار حقيقي لقدرة الطالب للتعامل مع موضوع معين ومحدد بشكل يعكس قدرته على المزاوجة بين المعارف والمهارات المكتسبة من خلال التحصيل العلمي والمعرفي اللذين تمت حيازتهما عبر مختلف اطوار المسار الدراسي ومراحل التكوين النظري.

- عمل اكايمي يعكس قدرة الطالب على وضع تصور عام عن موضوع بحثي معين، يرسم الطالب تصوره الخاص بالدراسة، معتمدا في ذلك على أحكام وتقديرات علمية صحيحة، ويتعمق في جوانب الموضوع من خلال ترتيب الافكار وتنظيم المعلومات والمعطيات ضمن ضوابط الترابط بين مختلف الجزئيات، والربط السليم بين المقدمات والنتائج بصفة متناسقة".

- عمل علمي مكتوب وشخصي يشهد على تمكن الطالب من المفاهيم والادوات العلمية التي اكتسبها اثناء تحصيله العلمي.

- إنجاز بحثي أصيل يقدم الطالب من خلاله الإضافة لموضوع البحث إما من خلال حادثة العمل المنجز أو من خلال تكملة عمل سابق يستحق العمل فيه، على أن يسعى الطالب في هذا بذل الجهود لكي لا يكون عمله سوى تجميع للمعلومات لا غير، فالمذكرة عمل بحثي مبني على التفكير العلمي وليست مجرد توليفة للأعمال والمعلومات المرجعية المتوفرة.

ونجد في الأخير أن الهدف من إعداد مذكرة الماستر هو نقل الطالب من مستوى التنقيب وجمع المعلومات إلى مستوى آخر هو مستوى التفكير والنقد، وإظهار كفاءته في مجالات موضوعاتها لم يتم تناولها في المقاييس المدروسة بتوسع وتغطية شاملة؛ بالإضافة الى ذلك، تعريف الطالب على كيفية التعامل مع المصادر والمراجع سواء من خلال المكتبات التقليدية او الحديثة، وتنمية قدرات الطالب

¹-أنظر: المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرخ في 17 / 08 / 1998، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي. الباب الرابع: أطروحة الدكتوراه، المادة 52 تعرف الأطروحة بأنها تكريس قدرات المترشح لتحقيق عمل بحث مبتكر ذي مستوى قيم، والمساهمة بصفة معتبرة في حل المشاكل العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن تقدم الأطروحة بالضرورة مساهمة في تطوير المعارف، أو تؤدي إلى تطبيقات جديدة.

من حيث وصف وتحليل الحقائق وابرار حقائق جديدة او اضافية، تنظيم المواد المجمعرة عن الموضوع وتوثيقها، وحسن صياغتها بطريقة سليمة وبطريقة واضحة منطقية ومؤثرة.

2- القدرات المستهدفة في مذكرة الماسر ومتطلباتها:

يتوجب على الطالب اعطاء الاهمية البالغة لمذكرته والاهتمام بمضمونها وشكلها وانجاح القائها امام اللجنة المناقشة، وهذا لن يتحقق الا من خلال جعل مذكرة الماسر وسيلة لاختبار قدرة الطالب والكشف عن:

- مستوى شخصية الطالب الباحث ونوعية أسلوبه، ومستوى تكوينه ودرجة مشاركته في البحث العلمي.

- قدرة توفيق الطالب في اختيار موضوع معين، وطرح الاشكالية الصحيحة، ونوع المادة العلمية المجمعرة وكيفية انتقائها وترتيبها والتأليف بينها.

- طريقة التعاطي مع ضوابط الفهم والدقة والتحليل والامانة العلمية من جهة، وكيفية اعتماد المنهج ودرجة التعمق والتمحيص والتدقيق، وسلاسة الاسلوب ووضوحه من جهة اخرى.

- الخوض في مسار البحث بصفة مستقلة، وتمكنه من تخصصه، ونيته في تقديم مساهمته البحثية الخاصة فيه.

- تعامله مع مفاهيم المنهجية البحث العلمي من جهة، والمفاهيم والادوات الخاصة بميدان تخصصه من جهة ثانية.

- مدى تجاوزه المستوى الاول من الفهم والمعرفة القائم على مجرد القراءة وتجميع المعلومات الى مستوى اعلى قائم التحليل والتفسير والبرهنة والاستنتاج.

- قدرة الدفاع عن عمله البحثي وقدرته على الاقناع، والتحكم في الوقت وكيفية ادارته له .

وتتطلب مذكرة الماسر مجموعة من الاستعدادات:

- الاستعداد النفسي والبدني لتحمل الجهد العقلي والبدني الذي تفرضه المذكرة، بحيث لا يكفي إبداء الرغبة، بل الامر يتطلب توظيف كل القدرات المكتسبة وابرار قدرات جديدة، بحيث على الطالب التواصل مع الأساتذة ومحيطه الجامعي، مثلاً: تقديم نفسه لأفضل الاساتذة للكلية مبكراً، ومناقشتهم

في اختيار موضوع المذكرة الانسب في بداية السنة الجامعية، بل ان الامر قد يكون في نهاية العام الجامعي السابق خلال فترة الصيف اين يقوم بالبحث في المواضيع التي تتوافق وتخصصه وتجذب اهتماماته البحثية، وهذا دون الانتظار حتى الاعلان الرسمي عن المواضيع، بالاضافة الى ذلك، يتوجب ضرورة التوفيق بين المذكرة و الجانب الدراسي، فعليه ان لا يوقع نفسه تحت الضغط النفسي الشديد، بان يحاول الاسراع في انجاز للمذكرة اثناء السداسي الاول من العام الدراسي الجامعي، بل يقوم بتسيير كل مرحلة وفق قدراته البدنية و النفسية.

- اطلاع الطالب على الاجراءات التنظيمية في اعداد المذكرة عامل مهم في المساعدة على انجاز مذكرته، وهذا من خلال الدليل الارشادي الذي يتضمن اهم التوجيهات التي تسهل عليه الكثير من المعلومات وتوفر عليه الكثير من الوقت؛ ومن اهم الاجراءات المسبقة قبل الاعلان الرسمي وبعده، نجد:

- تاريخ الاعلان الرسمي على فتح التسجيلات لإنجاز المذكرات؛
- استخراج استمارة التسجيل من موقع الجامعة وتحصيلها.
- وضع مشروع تمهيدي يتضمن عنوان لمذكرة وتمهيد الخطة الاولى والاشكالية والفرضيات .
- الاطلاع على الضوابط الاخلاقية والقانونية لعلاقة الطالب بالمشرف.
- الاطلاع على الشروط والضوابط العلمية والتنظيمية في كتابة واخراج المذكرة (نوع الخط، عدد النسخ، ...).
- ملء عدة استمارة (قبول الاشراف) و(تصريح شرفي بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية) وامضاء الاستاذ المشرف عليها مع العلم ان تغيير المشرف او العنوان يتطلب اجراءات قانونية.

- معرفة المدة المتاحة لإنجاز المذكرة، ما يسمح للطالب من التخطيط الجيد لإعدادها وانجازها من حيث ادارته للوقت والجهد، وهذا ما ينعكس على نوعية العمل المنجز، ما يدفع الكثير منهم لطلب التمديد الآجال، والذي قد يقابل بالرفض، ولمعالجة هذه المشكلة يتوجب على الطلبة ان تقديرات مبدئية اخذين في الحسبان الاختلالات التي تنجر عن ظروف طارئة (الامتحانات الاستدراكية، الظروف العائلية والمرضية، ...) والاستعانة بالاساتذة اصحاب الخبرة في هذا الامر.

3-الاطار القانوني لمناقشة مذكرة الماستر:

ان مناقشة مذكرة الماستر يخضع لمجموعة من القواعد القانونية التي نص عليها كل من المرسوم التنفيذي رقم 265-08 المؤرخ في 19/08/2008 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادات الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه: (لا سيما المواد 7-14) والذي تنص المادة 09 منه على: "تتوج الدراسات من اجل الحصول على شهادة الماستر بتحرير مذكرة ومناقشتها أمام اللجنة"، بحيث حددت كفاءات اعداد ومناقشة الماستر بموجب قرار من وزير التعليم العالي الذي صدر لاحقا عبر القرار الوزاري رقم 362 المؤرخ في 09/06/2014 الذي يحدد كفاءات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر، والذي جعل الهدف من مذكرة الماستر هو تنمية قدرات الطالب المترشح على البرهنة والتفكير العلميين والاستنتاج وشرح نتائج الاحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال، واكد ان تحديد مواضيع مذكرات الماستر يكون استجابة لعدد من الأهداف البيداغوجية للتكوين من جهة، ولأهداف البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى؛ وان تصادق اللجنة العلمية للقسم على مواضيع مذكرات الماستر المقترحة من طرف فريق التكوين، وتعلنها للطلبة عن طريق النشر أو أي سند اعلامي اخر، ليتكفل مسؤول الشعبة ومسؤولوا التخصصات بالتنسيق مع رئيس القسم بتوزيع مذكرات الماستر على الطلبة، وعند الضرورة يمكن اللجوء الى ترتيب الطلبة من اجل اختيار مواضيع مذكرة الماستر حسب الاستحقاق، وتتوج مذكرة الماستر في الاخير باعداد وثيقة يحدد شكلها وحجمها واجال انجازها من طرف فريق التكوين، ليتم مناقشة مذكرة الماستر في جلسة علنية، ويتم تنظيم دورة عادية للمناقشة في نهاية كل سنة جامعية (جوان/ جويلية)، واذا تحتم الامر يتم برمجة دورة استثنائية في بداية السنة الجامعية اللاحقة (شهر سبتمبر) للحالات المتأخرة والمبررة من طرف الاساتذة المشرفين، ويتم اعلام الطلبة عن طريق النشر او اي سند اعلامي اخر عن رزنامة ايداع المذكرات وتواريخ المناقشة، بحيث يتكفل كل مسؤول الشعبة ومسؤولوا التخصصات بالتنسيق مع رئيس القسم بتعيين اعضاء لجان المناقشة، والمشكلة من ثلاثة او خمسة اعضاء (رئيس الجلسة و الممتحن و المشرف "المقرر")، ويتم تنقيط المكرة على اساس معايير: المخطوط والعرض الشفهي والاجابة على الاسئلة، ويتم منح تقدير (مقبول- قريب من الجيد- جيد-جيد جدا- ممتاز) وفقا للعلامات تتراوح بين (10-12-14-16-18-20) وفقا لدرجات (ه-د-ج-ب-ا) وهذا بعد التداول السري بين اعضاء اللجنة.

المحور الثاني- اطوار إعداد مذكرة الماستر

تعد مذكرة الماستر احد البحوث الاكاديمية التي تتطلب من الباحث مجموعة من المهارات والقدرات التي تسمح له بتحديد المشكلة البحثية و معالجتها بأسلوب علمي وتدوين نتائجها، بحيث لا يكون الهدف منها مجرد تدوين معلومات، بل التنقيب والتحليل والكشف عن خبايا الموضوع و اعطائه حقة من المعالجة والبحث، وهذا الامر يتطلب من طالب الماستر ان يسلك مجموعة من المراحل المنهجية من اجل اعداد مذكرته على احسن وجه وتمثل فيمايلي:

أولا- ضبط اختيار موضوع المذكرة:

إن اختيار موضوع مذكرة الماستر امر صعب ودقيق لابد ان يتم بعناية وحرص شديد من طرف كل من الطالب والاستاذ المشرف، بالنظر الى تعدد واختلاف عوامل ومقاييس الاختيار، بحيث توجد عدة عوامل ومعايير ومقاييس ذاتية نفسية وعقلية واجتماعية واقتصادية ومهنية، وموضوعية علمية وقانونية وإدارية تتحكم في عملية اختيار موضوع المذكرة في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ولأجل ذلك لابد ان يتم اختيار الموضوع وفق للأطر الآتية:

1- المعايير الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع المذكرة: تبرز المعايير الذاتية فيمايلي:

أ- معيار الرغبة النفسية الذاتية: هو معيار ومقياس أساسي في اختيار موضوع المذكرة، لأنه يحقق عملية الاندماج والارتباط النفسي والعاطفي بين الطالب وموضوع مذكرته، الأمر الذي يؤدي إلى توفير وتحقيق العديد من العوامل والقدرات النفسية التي تخدم عملية إعداد البحث العلمي بصورة قوية وجدية وخلقة؛ بالإضافة الى ذلك، فإنه يؤدي الى توليد وتوفير عدة مزايا وعناصر ومكنات الإبداع والخلق، والمثابرة والصبر والمعاناة والتحمس المعقول والإخلاص المطلق والتضحية الكاملة للبحث العلمي الذي يقوم بإعداده الطالب.

ب- معيار مدى الاستعدادات والقدرات الذاتية: يجب احترامها ومراعاتها بعناية وجدية من طرف الطالب الباحث أولاً، ومن طرف الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة ثانياً، وذلك من أجل ضمان السير الحسن والنجاح لعملية البحث العلمي حول موضوع معين من الموضوعات، ومن بين هذه القدرات والاستعدادات الذاتية التي يجب توافرها ومراعاتها نجد ما يلي:

- القدرات والمكّنات العقلية لكل طالب باحث، ومدى قدرته على التعمق في الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج في معالجة ودراسة جوانب وعناصر وحقائق الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي.

- الصفات والأخلاق التي يتطلب وجودها في الطالب الباحث، مثل: هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة، وشدة الصبر والاحتمال، والموضوعية والشجاعة وقدرة التضحية ومواهب الخلق والمبدأة والابتكار، ومدى وجودها أو تنميتها في روح الطالب الباحث.

- القدرات الاقتصادية لطالب الباحث، بالنظر الى ان هنالك أنواع من الموضوعات تتطلب قدرة مالية معتبرة أثناء القيام بإعداد البحث العلمي، مثل: إجراء التجارب والترحال لاقتناء الوثائق والمصادر من أماكن بعيدة ومتباعدة، وشراء وتصوير الوثائق والآلات، فضلا عن ضرورة الاستقرار الاقتصادي للباحث ولعائلته، ويكون مرتاح البال.

- الاستعدادات والقدرات اللغوية للطالب الباحث، فهناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة وتتطلب الباحث أن يجيد العديد من اللغات الأجنبية، كما توجد موضوعات مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغات معينة.

- الوقت المتاح للطالب الباحث، حيث تتحكم مدة الوقت المحددة لإنجاز البحث العلمي في عملية اختيار نوعية موضوع البحث العلمي، حيث فترات زمنية مقررة رسميا وواقعا لأنواع معينة من البحوث العلمية، كمذكرة الماستر التي تنجز في مدة حوالي 6 اشهر، وهو ما يجب مراعاته في اختيار موضوع البحث.

ج- معيار التخصص: يتحكم عامل نوعية تخصص الباحث في أحد فروع العلوم والشعب المتخصصة في عملية اختيار نوعية وطبيعة موضوع البحث العلمي، فالباحث في العلوم القانونية والإدارية يختار موضوع البحث في نطاق التخصص العام، ثم تضيق دائرة التخصص والاختيار داخل التخصص، فقد يكون الباحث متخصص في قسم القانون العام أو متخصص في قسم القانون الخاص - وفقا للتقسيم التقليدي للقانون، وقد يكون متخصص في فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، أو في فرع القانون الإداري والعلوم الإدارية، المتخصص في فرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية، وقد يكون متخصصا في القانون الدستوري والعلوم السياسية، وقد يكون متخصصا في الشريعة الإسلامية، وقد

يكون متخصصا في القانون المدني أو في القانون التجاري، فيجب أن يختار الموضوع في نطاق التخصص العام والضيق الخاص للباحث.

د- معيار العمل والتخصص المهني: تتحكم وتؤثر طبيعة مركز العمل والتخصص المهني للباحث في عملية اختيار نوعية موضوع البحث، حيث يختار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى حتى يعمق معلوماته ومعارفه حول مهنته، وحتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله بصورة تتيح له سبل الارتقاء والمجد المهني والاجتماعي والاقتصادي.

اما المعايير الموضوعية لاختيار موضوع المذكرة تبرز فيمايلي:

ا- معيار القيمة العلمية لموضوع المذكرة: إن القيمة العلمية لموضوع المذكرة وقيمة نتائجها فيه في الحياة العملية مثل التكوين، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي. وفي نطاق العلوم القانونية والإدارية توجد العديد من الموضوعات الجديدة والمتجددة ذات قيم علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، يجب ترصدها باستمرار ومعالجتها في صورة أبحاث علمية. ومن ثم يجب ترصد هذه المشكلات وتبنيها كموضوعات حية لبحوث علمية قيمة ومفيدة للباحث نفسه وللحياة العامة الإنسانية والوطنية، وذلك في نطاق مقاييس علمية واضحة ودقيقة، وفي ظل سياسة بحث علمي معلومة.

ب- معيار أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي المعتمدة: إن عامل وجود سياسة عامة وطنية ودولية أو خاصة للبحث العلمي تقوم كمعيار يتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي، والدولة الجزائرية تتبنى في مواثيقها وسياساتها وبرامجها العامة ومخططاتها الوطنية مبدأ ارتباط وتفاعل وتكامل عمليات التكوين والبحث العلمي ومتطلبات الحياة العامة وبرامج وسياسات التنمية الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم كان على مؤسسات التكوين والبحث العلمي والأستاذ المشرف والباحث العلمي الأخذ بعين الاعتبار عند اختيار موضوع البحث أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي في الجزائر، وذلك دون التضحية بقيم حرية الفكر والحياة العلمية في الوطن، وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنساني العالمي.

ج- معيار مدى توفر الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع المذكرة: تتحكم مسألة مدى توفر أو عدم توفر الوثائق العلمية المختلفة المتعلقة بموضوع البحث العلمي في تحديد واختيار نوعية

موضوع البحث العلمي، فالموضوعات والمسائل والمشاكل المطروحة تختلف بدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها وبكافة جوانبها العلمية الصحيحة، حيث توجد الموضوعات النادرة المصادر والوثائق العلمية التي تكشف عن الحقيقة العلمية المتصلة بها، وهناك الموضوعات التي تقل الوثائق العلمية المتعلقة بحقائقها وأسرارها العلمية، وتوجد الموضوعات الغنية بالوثائق والمصادر العلمية الأصلية التي تغري باختيارها ودراستها وبناء بحثا علميا جديدا ابتكاري من خلال استغلال وفحص ونقد وتحليل كافة الوثائق العلمية المتعلقة بها.

2- أهمية اختيار موضوع المذكرة: تعتبر مرحلة اختيار الموضوع المذكرة مسؤولية الطالب الاولى التي يتوجب عليها ان يتحملها بالدرجة الاولى، وهي تعتبر من اهم المشاكل التي تواجه الطالب في سنة تخرجه، بحيث ان بعض الطلبة يختارون مواضيع عشوائية لمذكراتهم، دون الاحاطة بمضامين الموضوع، وهو امر غير مستحسن او محبذ، ما يجعلهم يجدون صعوبة في معالجتها، لذلك لا بد على الطالب مراعاة بعض الاجراءات في اختيار موضوع المذكرة والتي ترتبط بـ:

- اعتماد القراءة الناقدة والاطلاع المتعمق على الموضوعات التي تشد انتباهه، والتي تسمح له بتحديد موقفه من قضايا واحداث مبهمه وغير مفهومة، والتي تثير له العديد من التساؤلات التي تمكنه من الخروج بموضوع يمكن دراسته والبحث فيه ويصل فيه الى نتائج وافكار لم سبق له ان وصل اليه غيره،
- حضور الحلقات الدراسية والبحثية والمناقشات العلمية والملتقيات العلمية لتكون الاطار الامثل لإثارة العديد من التساؤلات البحثية والذهنية للطالب، وتثير لديه الرغبة في التحقق منها ودراستها وجعلها مركز نشاطه البحثي.
- تتبع الاحداث والمواضيع التي تطرح عبر وسائل الاعلام و وسائل التواصل الاجتماعي يمكن استنباط افكار ومواضيع تصلح كمواضيع لمذكرة الماستر، بشرط ان يختار المواضيع محددة و واضحة دون ان يختار المواضيع البراقة و الواسعة تفوق قدراته.
- اعتماد الخبرات السابقة المتأتية من عمل بعض الطلبة في بعض القطاعات و المؤسسات والادارات، والتي تمنحهم الافضلية في اثاره بعض المواضيع من واقعهم العملي؛ بالاضافة الى ذلك الاستعانة ببعض المتخصصين والخبراء يمكن ان تزيل الغموض والتردد في تناول مواضيع لم تكن تخطر على بال الطالب.

- الاطلاع على المواضيع المفتوحة في الدراسات السابقة الجادة والتي تقترح مواضيع لبحوث اخرى في نهاية البحث كتتمه لها ومنبثقة عنها تستحق الدراسة بحيث تعتبر فرصة للطلاب لتناولها كموضوع للبحث في مذكرته.

وفي الاخير نوصي الطالب بان الامر يتطلب منه حسن القراءة، ودرجة التركيز العالية وجدوة الاطلاع، والتي قد تمر عبر النظر والاطلاع على الملخصات في حالة ما اذا كانت الدراسات طويلة. بالاضافة الى ذلك ، اختيار اكثر من عنوان التي تثير اهتماماته وميولاته البحثية واعادة صياغتها و فق نظرتة البحث على ان يتجنب تكرار نفس العنوان دن ادخال تعديل عليه.

ب-شروط اختيار موضوع المذكرة: ان اختيار الموضوع يفضل ان يكون من اختيار الطالب، كما يمكن الطالب الاستعانة برأي الاستاذ او مجموعة من الاساتذة المتخصصين، ويمكن ان يكون اختيار الموضوع من الاستاذ المشرف؛ الا ان اختيار الموضوع مرتبط بجملته من الشروط التي يتوجب مراعاتها في اختيار الموضوع، والتي تتمثل فيما يلي:

- ان يكون الموضوع ضمن اهتمامات وقناعات البحثية والحياتية للطالب.
- ان يكون الموضوع يتوافق مع الميولات والاستعدادات البحثية للطالب.
- ان يكون الموضوع نابعا عن تساؤلات وقراءات الشخصية للطالب.
- ان يكون الموضوع مستمدا من المواضيع المتضمنة في المقررات الدراسية .
- ان يكون الموضوع قابل للمعالجة خلال فترة محددة .
- ان يكون الموضوع ضمن الافكار التي تخمرت في ذهن الطالب.
- ان يكون الموضوع محدد بدقة ومعاصرا إن امكن ذلك.
- ان يكون الموضوع في اختصاص الطالب او الاختصاص الاقرب اليه.
- ان يكون الموضوع وضاحا ومحصورا وقابلا للبحث.
- ان يكون الموضوع من المواضيع الثرية التي تتوفر فيها المراجع وسهل المعالجة والبحث.
- ان يكون الموضوع متوافقا مع الامكانيات والقدرات المادية وغير المادية للطالب.
- ان يكون الموضوع يعبر عن مضمون فكرة والمتغيرات المرتبطة بها.

ونشير الى ان العنوان العام او الرئيسي للمذكرة يفصح عن موضوع البحث ومجاله، وهو المرأة العاكسة للإشكالية التي يسعى الطالب الباحث لمعالجتها، بحيث يستوعب في عباراته جزئيات

وتفاصيل ما تحتويه المذكرة او ما سيدرسه الطالب الباحث، فاختيار العنوان الموفق هو امر ضروري لتقديم انطباع جيد عن الطالب الباحث، لذلك لابد ان يحترم في صياغة عنوان موضوع المذكرة مجموعة من الضوابط الموضوعية والشكلية، والتي تراعي ان يكون العنوان: مفصحا عن الموضوع وشاملا له، بان يكون العنوان جامعا ومانعا للفكرة التي يحاول الطالب الباحث دراستها، ومعبرا عن الاشكالية المراد معالجتها، وان يكون العنوان مرآة للمنهج المتبع قدر المستطاع، وان يكون العنوان دقيق و واضح من خلال مصطلحات واضحة ومنسجمة، ومحدد ومختصر يتضمن مصطلحات محددة ومعبرة لا تقبل التأويل، وان يكون سليم اللغة ذو صياغة علمية يؤدي وظيفة اعلامية وله مجاله.

و اختيار الموضوع يتطلب تحديد عنوان و صياغته وفق صيغ محددة، فقد يأتي في شكل وصفي: يمثل حالة وصفية لمشكلة معينة، او في شكل علاقة: يمثل علاقة متغير باخر او مجموعة متغيرات، او في شكل تأثير: يتجلى بتأثير متغير مستقل باخر تابع له، او في شكل مقارن: بمعالجة مشكلة يعاني منها قطاعين او اكثر و محالة ادراك اي القطاعات يعاني اكثر من غيره، ومثال ذلك نجد استعمال عبارات الاتية: دور..... في حالة..... / اثر..... في حالة..... / تأثير..... على حالة.... / مساهمة..... / تقييم..... / تشخيص..... / دراسة مقارنة..... / دراسة تقييمية استشرافية.... / تطور..... / كيفية...

ونشير في الاخير ان هنالك مجموعة من الاخطاء التي قد يرتكبها الطالب الباحث عند اختيار موضوع مذكرته، فقد يقع فريسة للتسرع في اختيار الموضوع دون فحص المشكلة ومعرفة طبيعتها وابعادها، فلا يمكن دراسة اي فكرة تخطر على البال دون فحصها، فيكون الموضوع غير جدير بالدراسة، وقد يكون الحماس الزائد كذلك عائقا في اتمام ودراسة الموضوع بالنظر لصعوبته، نتيجة عدم توفر المعلومات بشأنه او يتطلب قدرات مادية كبيرة، او يتطلب وقت كبير يتجاوز الوقت المخصص لإنجاز مذكرة الماستر بكثير، وقد يكون غياب الخلفية العلمية والعملية للموضوع كذلك عائقا لطالب نتيجة ندرة المراجع وان توفرت يصعب الحصول عليها.

ثانيا- ضبط اختيار المشرف على المذكرة:

ان الاشراف خطوة مهمة في انجاز مذكرة التخرج تتطلب من الطالب الحرص الجيد في اختيار المشرف المناسب الذي يكون عاملا مؤثرا ومساعدة في انجاز المذكرة والخروج بها الي بر الامان. لذلك حاولنا في هذا المحور تحديد ما يلي:

1- مفهوم عملية الاشراف ومستوياتها: الاشراف لغة من فعل اشرف اي حرص، واطلاحا يقصد به:"توجيه استاذ متخصص طالب البحث الى المنهج العلمي في دراسة موضوع ما، وكيفية عرض قضاياها ومناقشتها واستخلاص النتائج منها وفق المعايير العلمية المقررة"، بحيث انه لا يمكن ان نستغني عن الاستاذ المشرف مهما علا كعب الطالب الباحث، فحاجة الطالب الى خبير يتولى عملية الاشراف جليته، لان غياب المنهجية المحكمة في التأليف والتصنيف يفضي الى انهيار خطة البحث، ولا غرو ان خبرة المشرف المعرفية كفيلة بتصويب البحث، نظرا لصفة التنظيم والتنسيق والدقة والانضباط التي تعد من ركائز كل بحث علمي رصين.

والاستاذ المشرف عامل مهم في عملية البحث العلمي على اعتبار انه هو الذي يحفز مواهب الطالب وينمي ملكته، ويوليه عنايته، كما يركز على جهوده في سبيل خلق باحث يستقيم له التفكير، ويلتزم بمنهجية البحث وموضوعية المناقشة، وعادة من يتولى عملية الاشراف هم اساتذة متخصصون في الجامعات ممن لهم باع في البحث العلمي والتأليف وأشرفوا على عدد من الاعمال البحثية والقادرون على نقل خبراتهم، وتأطره عدد من النصوص القانونية:

- القانون رقم 99-05 المؤرخ في: 1999/04/04 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم القانون 08-06 المؤرخ في 2008/02/23.

- المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في: 2008/05/03 المتضمن القانون الخاص بالباحث الدائم.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في: 2009/01/03 يوضح مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها

- قرار رقم 844 المؤرخ في 2015/08/05 المعدل للقرار المؤرخ في 2010/06/16، يحدد كيفيات التكفل بمهمة الإشراف لدى المؤسسات الجامعية.

وتبرز مستويات العلاقة بين المشرف والطالب الباحث في ثلاث مستويات، بحيث نجد ان المستوى الاول يتمثل في :

-مستوى التوجيه العلمي والمعرفي: ان المهام الرئيسية للأستاذ المشرف تتجلى في التوجيه العلمي والمعرفي عبر متابعة عمل الطالب من خلال عقد عدة لقاءات قد تكون اسبوعية او نصف شهرية او

شهرية حسب الحاجة والظروف، مع ضرورة احترام المواعيد المتفق عليها وفق رزنامة محددة مسبقا، دون ان يكون انقطاع طويل في اللقاءات يقطع حبل الوصال المعرفي بين الطالب الباحث والاستاذ المشرف، بحيث تمس عملية التوجيه تعديل الخطة و الاطلاع على النتائج البحث الجزئية من خلال القراءة الاولى.

- **مستوى حدود مسؤولية المشرف على انجاز المذكرة:** ان الاعتقاد الخاطى في عملية الاشراف العلمي ان المشرف هو المسؤول الاول والاخير عن عمل الطالب الباحث، غير ان الحقيقة خلاف ذلك، لان مسؤولية الطالب الباحث عن المذكرة مسؤولية كاملة، كونه هو اول من احتضن فكرة البحث منذ ان كانت حلم بالنسبة له لتصبح واقعا معاشا، الا ان هذا لا يعفي الاستاذ المشرف من بعض المسؤولية في حالة تقصيره في التوجيه العلمي والمعرفي، ولهذا التقصير صور على سبيل المثال لا الحصر ، والتي تتجلى في : العلاقة الصورية بين الاستاذ المشرف والطالب الباحث وهو امر مخالف للمرسوم التنفيذي رقم 254/98 المؤرخ في 17/08/1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي لاسيما المواد من 21، 35، 36، 42، 44، والتي تنص على ضرورة اطلاع الاستاذ المشرف على محتوى المذكرة او الرسالة بقراءتها قراءة امينة من خلال متابعة متواصلة و التاكيد على الالب الباحث قد التزم بتوجيهات الاستاذ المشرف وارشاداته ونصائحه ،وتوقيع وثيقة ادارية متعلقة ب"الاذن بالطبع".

- **مستوى التوجيه المنهجي:** ان المذكرة كبحث علمي هي عبارة عن بناء هندسي يتالف من الفصول والمباحث والمطالب والفروع، والتي لا بد من التنسيق فيما بينها والتلاؤم بينها، وحتى يتحقق ذلك لا بد من التوافق المنهجي بين الاستاذ المشرف والطالب الباحث، والذي يتاتي من خلال قراءة المشرف لعمل الطالب مبحثا مبحثا او فصلا فصلا، لبدي ملاحظاته بشأنها، وذلك انفع لكليهما، ما يتيح للاستاذ المشرف بمتابعة عمل الطالب واعطائه الفرصة لقراءة العمل (مبحث/ مبحث) او فصل/ فصل) ويزرع الثقة والاطمئنان في نفس الطالب الباحث.

2-ضبط عملية الاشراف الناجحة: إن الاشراف عمل علمي واخلاقي يؤكد سمعة درجة علمية متقدمة ويحافظ على قدسية العلم وورقي الاختصاص، وهو يعتبر من المهام الاساسية على الاستاذ القيام بها في وظيفته فاعلا ومتفاعلا وملازما لجميع خطوات البحث التي يقوم بها الطالب من خلال مساعدته في رسم مسار بحثه وتوجيه عمله؛ لذلك يوجب على الطالب القيام بالأمور الاتية:

-اختيار المشرف الجيد: ان علاقة الاستاذ المشرف بالطالب الباحث هي علاقة انسانية قبل ان تكون علاقة عمل بحثي، في هذه العلاقة نجد الحزم والتقدير و اللطف والحوار والتشجيع، دون الاستهزاء والتثبيط، خاصة في البداية قبل ان تتضح معالم الخطة، لذلك فان الطالب لابد ان يدرك اهم خصائص المشرف الجيد، والتي تتجلى في ان يكون الاستاذ المشرف محترما من قبل هيئة التدريس والطلبة، وان يكون خبيرا في الموضوع الذي يرد الطالب الكتابة فيه، ان تكون له الرغبة في المساعدة في المشكلة البحثية التي يريد الطالب البحث فيها، ان يكون متواجدا في الوقت الذي يحتاجه الطالب، وان يكون ثابتا في اعطاء التوجيهات من اجل السير الحسن لخطوات البحث.

-جمع المعلومات عن المشرف والاتفاق معه: يقوم الطالب بجمع المعلومات عن المشرفين بالتعرف على اسمائهم، وتخصصاتهم وميولاتهم البحثية، ما يتيح للطالب الاستفادة منه اكثر الاستفادة، بحيث يكون ذلك من خلال الاطلاع على اهم المقاييس المدرسة، والكتب والابحاث المنجزة، والرسائل التي اشرفوا عليها؛ وهذا من خلال التواصل مع الادارة او استعمال مواقع الانترنت المتربطة بالجامعة او مواقع البحث... بالإضافة الى محاولة الاطلاع على خبرات الاساتذة التي اكتسبوها في عملية الاشراف.

و توفر المشرف على وسائل التواصل من هاتف و البريد الالكتروني، ومكتب خاص، ... وغيرها وامكانية الوصول اليه مهم جدا في انجاح عملية الاشراف، ، ليتم في البداية ترشيح عدد من المشرفين الذين تتوفر فيهم المعايير السابقة في البداية ليتقلص الامر الى ثلاثة مشرفين او اثنين، وذلك لضمان الحصول على موافقة احد المشرفين في حالة اعتذار احدهم ، على ان يتم التواصل بأحد المشرفين ممن تم ترشيحهم للإشراف على المذكرة لعرض الموضوع عليه والاتفاق معه على الية التواصل و طرق واساليب التواصل وعدد اللقاءات والية تسليم العمل.

ثالثا- ضبط اشكالية المذكرة:

إن ضبط إشكالية المذكرة يعتبر المقاربة النظرية التي يعتمد عليها في معالجة موضوع محدد كسؤال الانطلاقة، وهي البناء الكلي الذي يتمحور حول سؤال أساسي وفرضيات بحث وتحليلات تتم من خلال معالجة موضوع؛ لذلك حاولنا في هذا المحور ابراز كيفية ضبط مشكلة المذكرة وفرضياتها في النقاط الآتية:

1-صياغة مشكلة المذكرة:

إن سعي الطالب لبلورة موضوع بحثه يتطلب منه في المرحلة الأولية أن يقوم بصياغة مشكلته البحثية المرتبطة بموضوع مذكرته لينتقل فيما بعد بطرح الأسئلة الفرعية والفرضيات المرتبطة بموضوعه، ثم ملاحظة الوقائع ذات الصلة وجرد المراجع لينتهي بوضع إطار مرجعي لدراسته متقمصا صفة الباحث الجاد والفضولي والصارم.

وإشكالية البحث تعتبر القاعدة الرئيسية في البحث وجانبا مهما من جوانبه، وتوصف بأنها المبرر الذي يدفع الباحث لمعالجة موضوعه، وهي عبارة عن سؤال يحتاج الى توضيح او اجابة او موقف غامض يتعلق بظاهرة معينة ويحتاج الى تفسير او خلل معين يرتبط بحاجة لم تلبى بعد؛ لذلك تبرز الاشكالية بانها: "عبارة عن تحليل للسياق الذي تنشأ فيه المشكلة، وتحديد الأسباب التي أدت إلى حدوثها، واقتراح الحلول الممكنة"، وهي: "صياغة دقيقة للمشكلة وتحديد بشكل محدد ما يرغب الباحث في تحقيقه أو فهمه من خلال البحث"، لذلك فالإشكالية هي الإطار الذي يعبر عن الأبعاد الحقيقية للدراسة والتي تسمح للطلاب من معرفة وتحديد الهدف الذي يريد الوصول اليه، وعليه فهي عملية تفكير دقيق تبدأ ببلورة مشكل وتنتهي بصياغة فرضيات قابلة للاختبار او اسئلة يتعين الاجابة عنها؛ في حين ان المشكلة هي عبارة عن سؤال أو قضية تتطلب البحث عن حل، وهي تمثل نقطة البداية للبحث العلمي، بحيث يسعى الباحث إلى الإجابة عليها من خلال جمع البيانات وتحليلها"، فهي تشير إلى الحاجة أو النقص أو التحدي الذي يواجهه الباحث والذي يستدعي دراسة علمية لإيجاد حل أو إجابة، وتعرف مشكلة البحث بانها: "إنشغال فكري واجتماعي يتعلق باختبار فرضية أو نظرية أو مدى وجاهة مقارنة أو إطار عمل تحليلي"، وهي: "قضية خلافية تحتاج الى تفسير وتحليل، أو هي سؤال بحثي يجري البحث فيه بهدف الاجابة عنه، وهي عن موضوع يكتنفه الغموض، او ظاهرة تحتاج لتفسير"؛ ومثال ذلك ان تكون المشكلة هي "كيف يمكن الحد من الفقر؟"؛ أما الاشكالية: قد تتضمن تحليل للسياق الذي ينشأ فيه الفقر، مثل عدم المساواة في توزيع الثروة، أو البطالة، أو عدم وجود التعليم والرعاية الصحية. وقد تتضمن الاشكالية أيضًا تحديد الأسباب التي أدت إلى حدوث الفقر، مثل الحروب، أو الكوارث الطبيعية، أو الأزمات الاقتصادية. وبالتالي، فإن الاشكالية هي جزء أساسي من البحث العلمي، لأنها تساعد الباحث على فهم المشكلة بشكل أعمق، وتحديد الحلول الممكنة لها. لذلك.

وتجدر الإشارة ان هنالك فرق بين الاشكالية والمشكلة، فالإشكالية هي: "الدراسة النظرية المحددة المفصلة للظاهرة المدروسة"، بينما المشكلة هي "انطباع أولي عام حول الظاهرة"، والعلاقة

بينهما هي علاقة بنائية وظيفية بين المشكلة والإشكالية في البحث الواحد، أي ان الإشكالية هي مجموع العناصر المكونة للمشكلة، ولا يمكن ان نتصور اشكالية بدون مشكلة، و أوجه التشابه بين المشكلة والإشكالية تتمثل في ان كلاهما يشير إلى حالة غير مرغوب فيها، وكلاهما يتطلب حلاً، وكلاهما يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الأفراد أو المجتمع؛ اما أوجه الاختلاف فتتمثل في ان المشكلة هي حالة محددة يمكن تحديدها بسهولة، أما الإشكالية هي حالة أكثر تعقيداً وصعوبة في تحديدها، كما ان المشكلة يمكن حلها من خلال اتخاذ إجراءات محددة، والإشكالية يمكن حلها من خلال تغييرات أكثر جذرية.

ونجد انه في البحث العلمي، تُستخدم المشكلة لتحديد ما يجب دراسته، أما الإشكالية فتُستخدم لتحديد ما يجب أن تجيب عليه الدراسة، وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون المشكلة هي "انخفاض التحصيل الدراسي في المدارس الحكومية". أما الإشكالية فتكون "ما هي الأسباب التي أدت إلى انخفاض التحصيل الدراسي في المدارس الحكومية؟ وكيف يمكن حل هذه المشكلة؟"، ونجد انه من خلال تحديد الإشكالية بشكل صحيح، يمكن للباحث أن يضمن أن دراسته ستكون ذات قيمة وأهمية علمية، على ان تُستخدم المشكلة لتحديد ما يجب دراسته، بينما تُستخدم الإشكالية لتحديد ما يجب أن تجيب عليه الدراسة، وهذا من خلال تحديد الإشكالية بشكل صحيح، ليتمكن للباحث أن يضمن أن دراسته ستكون ذات قيمة وأهمية علمية.

وهناك مراحل بناء الاشكالية في البحث العلمي والمتمثلة في مجموعة من الخطوات: الخطوة الأولى في بناء الإشكالية هي اختيار موضوع البحث الذي يكون مثيراً للاهتمام للباحث، وأن يكون قابلاً للبحث والدراسة، ثم الاطلاع على الدراسات السابقة حول الموضوع، وهذا سيساعده ذلك في التعرف على ما تم تناوله من قبل، وما الذي لم يتم تناوله بعد، ثم تحديد الأسئلة التي يسعى الباحث إلى الإجابة عليها، فيجب على الباحث تحديد الأسئلة التي يسعى إلى الإجابة عليها من خلال بحثه. يجب أن تكون هذه الأسئلة واضحة ومحددة، وقابلة للإجابة عليها من خلال البحث العلمي ، ثم يجب عليه صياغة الإشكالية. تتمثل الإشكالية في مجموعة الأسئلة التي يطرحها الباحث حول موضوع بحثه، والتي يسعى إلى الإجابة عليها من خلال بحثه. ثم كتابة الإشكالية في المقدمة، بحيث تُعد المقدمة من أهم أجزاء البحث العلمي، حيث تتضمن الإشكالية، وأهداف البحث، وأهمية البحث، ومنهج البحث، وخطته .

كما ان وضع اشكالية بحثية لموضوع مذكرة ماستر يتطلب من الطالب ان تكون مشكلة دقيقة ومحددة و واضحة لمعالجة ظاهرة، ولا بد من وضوح المتغير المستقل والمتغير التابع و لها ادوار في تصنيف الافكار و تقديم الحلول، و المشكلة تتحكم في المنهج و المقاربة والنظرية وتقسيمات الموضوع

و في مجالات الدراسة و في طرح الفرضيات، بالإضافة الى حداثة المشكلة التي لم يتم التطرق اليها من قبل او على الاقل تكمل مشاكل موضوعات اخرى تنطوي على اضافة علمية اكيدة. كما ان الاهمية الاكيدة للمشكلة وتناسبها مع امكانيات وقدرات الطالب الباحث الفكرية والنفسية والاقتصادية.

وتكمن اهمية المشكلة البحثية في بلورة موضوع الدراسة وتبيان الفرضيات التي يستند اليها ونوع الاساليب العلمية المستخدمة في معالجة الموضوع، اذ انه بدون اشكالية ينتفي مبرر القيام بالدراسة، فهي نقطة الارتكاز الاساسية في تحليل الطالب الباحث للخوض في موضوعه، كما تعد الانطلاقة التي توصل الى سؤال بحث مركزي او ما يعرف بمشكلة البحث اذ لم يحدد الطالب اشكالية دراسته فانه لن يتمكن من صياغة مشكلته الرئيسية التي يتعين الاجابة عليها في مذكرته. بحيث تمنح الاشكالية للطالب الاطار الذي يبحث فيه وتوجهه الى مسائل بحث متعددة.

وهناك مجموعة من القواعد لوضع وتحديد الإشكالية في البحث والمتمثلة فيمايلي: تحديد المجال البحثي: ابدأ بتحديد المجال الذي ترغب في البحث فيه، سواء كان علمياً أو عملياً، ودراسة الأدبيات السابقة: قم بمراجعة الأبحاث السابقة والمقالات المتعلقة بمجال الدراسة الذي تهتم به. هذا سيساعدك في فهم المشكلة الموجودة والفجوات التي يمكنك ملؤها. وتحديد الهدف: حدد الهدف الرئيسي للبحث الذي ترغب في تحقيقه. يجب أن يكون الهدف واضحاً ومحددًا، مثل تحسين الأداء أو فهم ظاهرة معينة. ووضع الأسئلة البحثية: استناداً إلى الهدف الرئيسي، قم بوضع أسئلة بحثية تساعدك في تحقيق هذا الهدف. يجب أن تكون هذه الأسئلة محددة وقابلة للقياس ومرتبطة بالمشكلة المحددة. وتحديد الفرضيات: قم بتحديد الفرضيات التي ترغب في اختبارها أو إثباتها من خلال البحث. يجب أن تكون الفرضيات مبنية على الأدلة الموجودة ومنطقية. وتحديد الجمهور المستهدف: احدد الجمهور المستهدف الذي تهدف إلى الوصول إليه من خلال البحث الخاص بك. يمكن أن تختلف طريقة العرض والتوجيه المقدمة في البحث اعتماداً على الجمهور المستهدف. وتحليل الفجوات والتحديات: قم بتحليل الفجوات والتحديات الموجودة في مجال البحث الخاص بك. هذا سيساعدك في تحديد المسائل التي يجب أن تركز عليها في البحث. وصياغة الإشكالية: استناداً إلى الخطوات السابقة، صاغة الإشكالية الرئيسية للبحث. يجب أن تكون الإشكالية واضحة ومحددة وترتبط بالمشكلة المحددة والأسئلة البحثية.

و نشير ان صياغة مشكلة البحث في هيئة سؤال، بصيغة الإستفهام والإستفسار، وعادة ما تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو اكثر، كما قد تتضمن تحديد نطاق الزماني والمكاني الذي تغطيه المشكلة،

وتحديد وحدة التحليل، على ان يتم بعد طرح اشكالية البحث، صياغة التساؤلات الفرعية التي يسعى الطالب الباحث الإجابة عنها ، وعادة ما تكون الأسئلة الفرعية هي تفكيك للإشكالية المدروسة، لكن من المهم ان يطرح الطالب الباحث تساؤلات ذكية، تساعده في صياغة ووضع الفرضيات، وفي هندسة الدراسة.

وهناك مجموعة من الخطوات ينبغي مراعاتها من الطالب الباحث عند صياغة مشكلة البحث وتمثل فيمايلي:

- تحديد المجال العام للمشكلة بتحديد المشكل الرئيسي الذي سيتم التركيز عليه في الدراسة كان مشكل نظري او تطبيقي او كلاهما.
- تضيق المجال العام للمشكلة بتحديد الجانب المراد الاجابة عليه بدقة و وضوح، وذلك من خلال تحديد السياق و الخلفية و الاضافة المقترحة التي تبرز اهمية المشكلة .
- صياغة المشكلة بعد القراءات الاستطلاعية يتيح للطالب الخروج بفكرة محددة عما يريد القيام به والجانب الذي سيتناوله بالدراسة في اطار طرح مشكلة رئيسية محددة.

ويراعي في صياغة المشكلة البحثية ان تصاغ بطريقة توضح كافة التوقعات المتعلقة بالموضوع، اي العناصر الضرورية لفهم المشكلة البحثية، وان تشير الى الاتجاه او المنحى الذي ينبغي ان تكون في سياقه الحلول، وان تعبر عن الفرضيات في حالة اعتمادها في الدراسة، وان تكون على قدر من الوضوح والدقة، فالمشكلة تضم مجموعة منظمة من المفاهيم المترابطة التي تساهم في وضع مقارنة للموضوع وتمهد بطريقة مباشرة او غير مباشرة للفرضيات ، وبالتالي تتطلب وضع قائمة بالتساؤلات التي من خلالها يتم معالجة الموضوع بطريقة علمية، على ان يتم طرح مشكلة رئيسية وحيدة بشكل يعكس اهميتها دون التكلفة بمحاولة الاثارة ، بحيث يتم تنقيحها كلما تقدمت الدراسة، بحيث يتم تنقيحها دون ان يمس ذلك باصلها، فهي لا تقبل التغيير، ليتم على ضوءها ابراز الاسئلة الفرعية لبناء الاطار المفاهيمي للبحث.

2- صياغة فرضيات المذكرة:

ان الفرضيات ترتقي بمستوى الدراسة البحثية، بحيث تعبر وضع الفرضيات بمثابة اقتراحات نظرية قابلة للاختبار عن اسباب المشكلة وابعادها المختلفة، والفرضية هي محور الذي يقوم عليه البحث العلمي، ذلك ان الدراسة البحثية تستهدف اثبات صحة الفرضيات، او نفيها، لذلك فان وضع

الفرضية على قدر كبير من الاهمية والصعوبة، ولكي يضع الباحث فرضيات لدراسته، يجب عليه تحديد اشكالية دراسته بدقة، فالفرضية تبني انطلاقا من الاشكالية، وما يساعد الباحث في وضع الفرضية هو التفكير والربط بين متغيرات دراسته، (المتغير المستقل والمتغير التابع)، كما يمكنه الربط بين محددات المتغير الاول والمتغير الثاني ، ومن اهم ما يساعد الطالب الباحث في وضع فرضيات لدراسته هو قيامه بطرح الاسئلة الذكية، حين تفكيكه لسؤال اشكالية دراسته في تساؤلات فرعية، كما يعتبر تصفح الدراسات السابقة لموضوعه، مفيدا في تحديد عناصر اشكاليته وصياغة فرضيات ملائمة لها، وعلى الباحث تحري امكانية معالجته للفرضيات الموضوعية، من خلال امكانياته المتاحة والادوات المنهجية التي يعتمد عليها.

والفرضيات ترتبط بالاشكالية الرئيسية والاسئلة الذكية، ومراجعة الدراسات السابقة، بحيث تتأتي الفرضيات كاقتراحات نظرية قابلة للاختبار، ترتبط بأسباب المشكلة وابعادها المختلفة، وكيفية علاجها، وبهذا فالفرضيات هي كافة الاحتمالات او المسببات للمشكلة، بشكل يوضح مختلف التفسيرات المحتملة للعلاقة بين متغير مستقل (سبب) وتابع (نتيجة) ، فالفرضيات عبارة عن جملة تعبر عن وجود علاقة بين متغيرين، او هي عبارة تقريرية تتوقع علاقة بين متغيرين او مجموعة متغيرات التي يمكن للطالب الباحث ضبطها وتخضع للقياس، كما انها عبارة عن اجابة احتمالية لسؤال المطروح وتخضع للاختبار سواء عن طريق الدراسة الميدانية او النظرية.

وعند صياغة الفرضيات لابد من مراعاة مايلي:

- ان يكون الفرض موجزا مقيدا و واضحا، يسهل فهمه ودقيق، ومتغيراته تحمل دلالات علمية واضحة يمكن قياسها ، وتعكس اهداف الدراسة، والا تكون خيالية، او مستحيلة، او متناقضة معها.
- ان يكون الفرض مبني على الحقائق الحسية و النظرية والذهنية، لجميع جوانب المشكلة، وان يكون قابلا للاختبار والتحقيق.
- امكانية التحقق من الفروض ويمكن فحصها وجمع حول قابليتها للقياس والاختبار.
- ان تكون متغيرات الفرضية ذات علاقة معتمدة على النتائج السابقة للبحوث.
- البساطة والابتعاد عن التعقيد والغموض.
- الا يكون متناقضا مع الفروض الاخرى للمشكلة الواحدة او متناقضا مع النظريات او المفاهيم العلمية الثابتة.

- تغطية الفروض لجميع احتمالات المشكلة وتوقعاتها.
- الفرضية عامة وليست خاصة وقابلة التحقق والاختبار، بينما الافتراض هو التعميم ولا يقبل الاختبار (مسامات)
- تجنب الاحكام وعباراتها كقول ينبغي و لابد ويجب...فصياغة الفرضية تكون في جملة تقريرية احتمالية، غير مؤكدة، ويراعى فيها تحديد علاقة بين متغيرين، التمكين السياسي للمرأة يتحقق بنظام الكوطة.
- تصنف الفرضيات الى فرضيات مباشرة وفرضيات النفي،² وتصنيف اخر يصنفها الى فرضيات رئيسية والفرعية.
- الباحث غير مجبر على وضع عدد كبير من الفرضيات بل يبقى هذا مرتبط بطبيعة بحثه واهداف الدراسة و وسائل منهجية متوفرة لديه لاختبارها.

تعد الفرضيات المحور الذي يقوم عليه البحث العلمي، ذلك ان الدراسة تستهدف اثبات صحة الفرضيات او نفيها لذلك فان وضع الفرضيات على قدر كبير من الاهمية والصعوبة ولكي يضع الطالب الباحث فرضيات في دراسته يجب عليه اولا تحديد اشكالية دراسته بدقة فالفرضية تبنى انطلاقا من الاشكالية ما يساعد الباحث في وضع الفرضيات هو التفكير والربط بين متغيرات الدراسة، (المتغير المستقل والتابع) كما يمكنه الربط بين محددات المتغير الاول والثاني ومن اهم ما يساعد الباحث على وضع الفرضيات لدراسته هو قيامه بطرح الاسئلة الذكية حين تفكيكه لسؤال اشكالية دراسته في تساؤلات فرعية كما يعتبر تصفح الدراسات السابقة لموضوعه مفيدا في تحديد عناصر اشكاليته وصياغة فرضيات ملائمة لها وعلى الطالب الباحث تحري امكانية معالجة الفرضيات للموضوع من خلال امكانياته المتاحة والادوات المنهجية التي يعتمد عليها.

والفرضية هي التي تؤطر للحجج التي تقوم عليها الدراسة، لأنها تسمح بتحديد العناصر الواجب اخدها في الاعتبار، وتفسيرها واعطائها معنى بالشكل الذي يسهم في فهم الظاهرة او الحالة محل الدراسة (النظام القانوني ، الية قانونية، ...) وتأخذ الفرضية شكل تعريف يلجا من خلاله الباحث الى تقديم حل او اجابة مسبقة او اولية، وتكون قابلة للتحقق منها اما بتأكيد صحتها او نفيها، وبالنتيجة الفرضية هي التخمين او التفسير المحتمل لأسباب مشكلة معينة او حدس او تكهن يضعه الباحث كحل ممكن لمشكلة البحث بحيث يعتمد من خلاله على ربط الاسباب بالمسببات، او ببساطة تقديم راي

² - وجود علاقة بين: المتغير 1: المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي/ متغير 2: انخفاض المشاركة السياسية نتيجة ضعف النظام السياسي؛ اما عدم وجود علاقة بين المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي،

اولي مبدئ لحل مشكلة البحث، لذلك يشترط ان تكون الفرضية معقولة، ومبنية على حقائق علمية ومعرفية، وقابلة للاختبار، سواء بالإيجاب او بالنفي، وان تكون بسيطة و واضحة وموجزة، ذات الفاظ سهلة ودقيقة، وان تكون قادرة على تقديم تفسير شامل للمشكلة، او الظاهرة محل الدراسة، وان لا تستند الى اي عامل ذاتي قائم على احكام مسبقة وشخصية.

وتتكون اي فرضية من عنصرين، الاول يسمى (المتغير المستقل: المعالج) والثاني يسمى (المتغير التابع : المقاس) ، ومثال ذلك: آلية التحفظ (المتغير المستقل: المعالج) على المعاهدات الدولية يؤثر بشكل كبير على فعالية القانون الاتفاقي لحقوق الانسان (المتغير التابع : المقاس)، بحيث يتم صياغتها في شكل جملة تقريرية (صيغة التأكيد غير الطويلة)، وهذا بالاستعانة بالمشكلة لصياغة الفرضية، وتكون اما بطريقة الاثبات من خلال فرضيات مباشرة بشكل يؤكد وجود علاقة موجبة او سلبية بين المتغيرات، او ان يتم صياغتها بطريقة النفي بحيث نكون بصدد الفرضيات الصفرية، بحيث تصاغ بشكل ينفي وجود علاقة بين المتغيرات.

رابعا-ضبط تصميم خطة المذكرة

تعتبر الخطة البحثية احد اهم متطلبات البحث العلمي الاكاديمي، ومن الخطأ الاعتقاد ان الخطة البحثية هي مجرد تقسيم للموضوع الى فصول ومباحث ومطالب وفروع بل هي الى جانب ذلك عمل فني يتطلب قدرا معتبرا من اعمال الفكر وطول التأمل، لذلك حاولنا اعطاء نظرة عامة عن كيفية تصميم خطة المذكرة من خلال العناصر الاتية:

اولا-مفهوم الخطة البحثية:

ان خطة المذكرة هي خطة البحثية التي ترسم الخطوط العامة الاصلية منها والفرعية، وهي بمثابة جسم لموضوع البحث ومحددا لعناصره الاساسية، فهي التي توجه الطالب الباحث نحو مختلف هذه العناصر ونحو العمل على معالجتها.

و لفظ "الخطة" ذو معاني متعددة: الخِطَّةُ "بكسر الخاء" هي: "الارض التي يختطها الرجل لنفسه وهو ان يعلم عليها علامة بالخط ليعلم انه قد احتازها ليبينها دارا ومنه"، وما اعتزم الشخص تنفيذه بعد دراسة وترو، ومنه خطة البحث، وخطة الهجوم، وجمع خطط (بضم الخاء)، و "الخُطَّةُ"

بضم الخاء : الأمرُ أو الحالة وفي الحديث الشريف إِنَّهُ قد عرض عليكم خُطَّةً رُشدٍ فاقبلوها: أمرًا واضحًا في الهدى والاستقامة، جاء فلانٌ وفي رأسه خُطَّةٌ: أمرٌ قد عزم عليه، وهي تصب في اتجاه: الاثر الممتد، وفي السياق الاصطلاحي فيمكن تعريفها بانها: بيان هندسي متزن ومنظم يوضع في المقدمة بغرض تنسيق مباحث الكتابة وملاءمة اجزائه واظهار ما يستحق الاظهار .

وقد عرفها "ابو علام" بانها: "وصف تفصيلي لدراسة مقترحة تصمم لاستقصاء مشكلة معينة، وتتضمن خطة البحث تبريرا للفروض التي سوف تختبر ووصفا تفصيليا لخطوات البحث التي يتبعها الباحث في جمع وتحليل البيانات اللازمة ، والزمن المقترح لانهاء كل خطوة من خطوات البحث"، وتعني خطة البحث هي: "التصور المستقبلي المسبق لطريقة تنفيذ البحث من زوايا طريقة جمع المادة العلمية، وطريقة معالجتها أو تحليلها، وطريقة عرض نتائج البحث بعد التنفيذ"، وهي بمعنى آخر: "الخطوات شبه التفصيلية والقواعد التي سيلتزم بها الباحث أثناء عملية البحث"، وتعرف بصفة عامة بأنها: "الخطوط العريضة التي يسترشد بها الباحث عند تنفيذ دراسته"، وتشبه بالبوصله التي يُدرك بها السائر إلى أين يسير، ويسترشد بها في مسيرته". والخطة هي المعيار الوحيد الذي يمكن بواسطته الحكم على جدوى البحث وجدارة الباحث؛ ذلك لأن البحث - قبل التنفيذ - يعتبر في عالم المجهول.

وفي الاخير تبرز خطة البحث باعتبارها اطارا منظما يتم من خلاله عرض عناصر البحث المختلفة بأكبر قدر من الدقة والصرامة و المنطق، فهي بالنسبة للباحث تساعد على ادراك ما هو مهم في حدود ما يود انجازه او اظهاره من خلال بحثه كما تلزمه بالتقيد بذلك، وبالنسبة للقارئ تمنحه فكرة عن الموضوع بصفة واضحة ومفهومة وسهلة.

الهدف من اعداد خطة البحث واهميتها: إن البحث الناجح هو الذي أجيد تخطيطه دون تسرع في القيام به، وفق تصور واضح كامل لتفاصيل بحثه، بحيث نجد ان خطة البحث ترشد الباحث إلى موقع بحثه وحدوده والأدوات التي سيستخدمها، وتقدر له تكلفة البحث ومدته الزمنية ليس هذا فحسب، بل إنها ترشده إلى المشكلات التي قد يصادفها بحيث يضع لها كامل الاحتياطات. لذلك فان البحث يسد حاجة مهمة نظريا وعمليا في مجال التخصص، وأن الطالب يفهم تما ما مشكلته البحثية، ولديه إلمام بالمعارف والمهارات اللازمة للقيام بالبحث، وأنه قد حدد بحثه تحديدا واضحا يساعد على أن يبدأ العمل فيه فور تسجيل الموضوع، ومن ثم يصلح لأن يشرف عليه أحد الأساتذة المتخصصين في القسم؛ وتبرز هذه الاهمية فيمايلي:

1- تعين الباحث على تحديد الهدف من دراسته بالدقة المطلوبة، لأن الباحث بدون الجهود التي تسبق إعداد الخطة الجيدة لا تتوفر لديه في العادة صورة متعمقة عن موضوع البحث وتفرعاته وحدوده، فيلتزم بما لا يتفق مع المدة الزمنية المحددة له، والإمكانات المتاحة له.

2- تعين الباحث على تحديد أيسر طريق يؤدي به إلى الهدف المحدد بسهولة.

3- تساعد الخطة الباحث في تصوّر العقبات التي قد تعترضه عند تنفيذ البحث، فيصرف النظر عن الموضوع إذا كانت مشكلة الدراسة فوق إمكانياته الزمنية أو المادية، أو قد يستعد لتلك العقبات قبل البدء في تنفيذ البحث، وبهذا يجنب نفسه الوقوع في مأزق يجعله يندم فيما بعد على اختيار الموضوع، أو على عدم الاستعداد الكافي له، كما تضمن الخطة للباحث توفير الوقت والجهد والمال، فال يضطر إلى تغيير موضوعه وقد سار فيه خطوات، أو إلى العودة مرات متكررة إلى مصادر المادة العلمية، وال سيما إذا كانت تستوجب سف را مكلف ا، أو تستوجب اجتياز صعوبات يتسبب عنها ضياع وقت وجهد.

4- تساعد الخطة الباحث واللجنة المجيزة لها في تقويم البحث حتى قبل تنفيذه؛ وذلك من حيث أهميته، وتقدير حجم الجهد الذي يتطلبه البحث، وقدرة الباحث، ووضوح منهجه.

5- توفر الخطة للمشرف على الباحث أساسا لتقويم مشروع البحث، كما تساعد على متابعة الإشراف عليه خلال فترة تنفيذ البحث.

6- توفر الخطة المكتوبة للباحث مرجعا ومرشدا له أثناء إجرائه للبحث، فيسهل عليه الرجوع إليها عند نسيانه بعض العناصر، أو في حالة حدوث طارئ ما؛ ولهذا فإن وجود خطة مكتوبة يساعد الباحث على تقويم موقفه من الخطوات المتبقية من البحث.

خصائص خطة البحث : تتميز خطة البحث بعدة خصائص تتطلب من الباحث الحرص على توفرها عند اعداد الخطة والمتمثلة فيمايلي:

1-المنطقية: بان تكون عناصر الخطة المختلفة منطقية، سواء تعلق الامر بالعناصر الاساسية او الفرعية، وان لا تخرج عن موضوع البحث وتتناقض معه، وبالتالي يجب ان تكون كافة الافكار الاساسية والفرعية مترابطة بشكل يعكس مقدرة الطالب الباحث على عرض افكاره بشكل منطقي.

2-التسلسل: ان يتم تقسيم افكار الخطة وفق شكل متسلسل بحيث يخدم كل عنصر الاخر، ويقود الى استعراض العنصر الموالي، وهكذا الى غاية الانتهاء من الخطة.

3-الشمول: بان تغطي الخطة البحثية كافة جوانب الموضوع اي كافة عناصره، والتي ينبغي ان تكون متكاملة وشاملة لكافة الاساسيات الضرورية ، بحيث يتحقق عنصر الشمول من خلال الاحاطة الدقيقة والعميقة بمشكلة البحث، فالخطة هي اجابة مفصلة عن الاشكالية.

4-الوضوح:بان تكون واضحة غير غامضة، وهذا بصياغة محتواها صياغة دقيقة، فالخطة البحثية هي المرآة العاكسة لأفكار الباحث المفترض فيها ان تكون واضحة.

5- عدم التكرار: بان لا تتكرر عناصرها، فحتى ان كان موضوع يتطلب معالجة عنصر معين في فصول مختلفة الا انه يشترط تناوله من زوايا مختلفة او على الاقل تناوله بشكل مقتضب، وفقا لما تتطلبه مقتضيات وادبيات الدراسة في موضع معين، والإشارة الى تفصيله في المكان المناسب.

6- التوازن: بان يتم اقرار التوازن والتناسق بين مختلف عناصر الخطة ، على ان ذلك يعود لخيارات الباحث بشأن تقسيم الخطة ، بمراعات التساوي والتماثل من حيث العدد والكم .

7- الذاتية: بان تعبر الخطة عن الرؤيا الخاصة بالباحث وشخصيته، على ان لا تكون مجرد نقل حرفي عن مراجع اخرى ، كما تعبر عن الفهم الكلي للباحث ومدى احاطته بالمشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

وتجدر الاشارة في الاخير انه لا بد من وضع اولية في البداية على ان لا تكون نهائية بحيث تتغير الخطة بتزايد عدد ونوعية المراجع والمصادر ، وزيادة التعمق في الموضوع من طرف الطالب الباحث بحيث يتم الربط بين اشكالية البحث و العنوان والخطة، ليتبلور في فهر المحتويات الذي يعكس الافكار الرئيسية والفرعية للخطة .

ثانيا- تقسيم خطة البحث: يراعي في تقسيم خطة البحث الزوايا الاتية:

1-التقسيم من حيث مراحل اعداد المذكرة: بحيث يتم تقسيمها وفقا للاتية:

1-الخطة المبدئية: التصميم الاولي الذي يضعه الطالب الباحث على ضوء المادة العلمية الاولية المتحصل عليها في بداية البحث قبل معالجة الموضوع، تركز على العناصر الاساسية للموضوع وبعض تفرعاته، وهي خطة سطحية لا يظهر منها الا اقسامها الكبرى، ولا يحتفظ بها الباحث حتى نهاية

البحث، بل تتغير مع تقدم البحث، بحيث يتوجب فيها على الطالب الباحث ان يقوم بعمية جمع المادة العلمية من خلال البحث البيبلوغرافي، واستجماع النصوص القانونية والفقهية والتركيز على القراءات الفقهية من اجل البناء النظري بموضوع بحثه.

ب-الخطة الشبه نهائية: ان مبدأ تغيير الخطة يكون وفقا للتعمق التدقيق التدريجي في المادة العلمية، لذلك يتوجب على الطالب الباحث بعد ان حدد وهيا موضوعه في اشكالية محددة، ان يحدد خيارته النهائية وفقا للمعطيات الموجودة بين يديه واستبعاد ما يراه من الجوانب والمسائل غير المهمة في دراسته، والتركيز على القيمة المضافة في مذكرته، على اعتبار ان الخطة الشبه نهائية لا يمكن ان تحيط بكل جزئيات الموضوع، بحيث لا تظهر كل الجزئيات فيها، وقد يصبح ما كان يبدو ثانويا جانبا مهما، والعكس صحيح، وفقا لحدود الدراسة التي قد تتوسع او تضيق، مع مراعاة المستجدات التي قد تبرز بين الفينة والاخرى، والتي تكون في شكل تعديلات في قوانين او قرارات او احكام او احداث...

ج- الخطة النهائية: تكون عندما يستوعب الطالب الباحث جوانب موضوعه ومختلف ابعاده، بحيث تتبلور في ذهنه كل اقسام الرئيسية والفرعية، بعد فرز المادة العلمية المتوفرة لديه، لينطلق في عملية الكتابة والتحرير، وقد يحتفظ الطالب الباحث بالخطة الشبه النهائية ويمضي فيها، وقد يقوم ببعض التعديلات التي لا تمس جوهر الخطة الشبه النهائية، و في حالات اخرى نكون امام تصميم جديد لخطة اخرى مغايرة قد تأثر على العنوان.

2-التقسيم من حيث انواع الخطة:

ا- طريقة التبويب التاريخي: تقسيم موضوع على اساس تاريخي يراعى فيه التسلسل الزمني، أي وفقا للنشأة والتطور كتناول موضوع تطور صلاحيات رئيس الجمهورية عبر الدساتير الجزائرية.

ب- طريقة البنوية: تقسيم موضوع على أساس مكوناته والعلاقة الموجودة بينها، يبرز هذا في المواضيع التي تركز على الوضع الراهن، بتقسيم الموضوع وفقا للأفكار الرئيسية التي يتمحور حولها الموضوع، بتخصيص جزء نظري واخر تطبيقي، كتناول موضوع دور المجلس الدستوري في الرقابة على صحة العملية الانتخابية.

ونشير الى انه في كثير من الاحيان يتم المزج بين هاتين الطريقتين.

3-التقسيم من حيث الشكل: المعالجة المستعملة لمختلف أفكار البحث والمبينة على الترابط بين الفكرة الواحدة وفروعها، وبين الفروع والمطالب، وبين المطالب والمباحث، والمباحث والفصول، على ان يكون توازن كمي بين مختلف اجزاء البحث، على ان يكون تقارب بينها، دون أن يطغى جزء على آخر، مع مراعاة جملة من المبادئ التي تبني عليها الخطة من حيث الشكل: الانطلاق من النظري الى التطبيقي، ومن الكل باتجاه الجزء، ومن العام الى الخاص، ومن الماضي باتجاه الحاضر، ومن الجزء الى القسم الى الباب الى الفصل الى المبحث الى المطلب الى الفرع الى...، قابلية العناوين الرئيسية الى عناوين فرعية، والتناسق فيما بينها، وبين العنوان الرئيسي للبحث.

العناصر الرئيسية لخطة البحث:

تتكون الخطة البحثية من العناصر التي تؤلف في مجموعها هيكل البحث، ويراعي ضرورة احترام ترتيب منهجي لهذه العناصر على الشاكلة التالية:

اولا-العنوان: ان العنوان هو أصغر ملخص ممكن للمحتوى، ويفترض أن يكون عنوان المذكرة جيدا، ويعبر عن مشكلة البحثية، ويبرز متغيرات البحث (المتغير المستقل والمتغير التابع)، لذلك على الطالب مراعاة عند وضع عنوان لدراسته البحثية وضع المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة والعلاقة الوظيفية بينها، ويتطلب وضع العنوان مايلي:

- العنوان شامل ضابط لموضوع الدراسة بكل عباراته ومصطلحاته ومفاهيمه، بحيث يكون محصورا وقابلا للبحث، يبرز حدود الموضوع وابعاد.

- الا يكون قصيرا قصرا مخللا ، ولا طويلا بالطول الممل، وان يعبر عن الافكار الرئيسية بصورة ذكية.

- مراعاة السلامة اللغوية والنحوية في تركيب مفرداته، وضرورة تجنب بعض المفردات : في ضوء، على نحو، في ظل، لأنها مصطلحات اعلامية اكثر منها قانونية ولا تعبر بدقة عن العلاقة مراد دراستها بين متغيرات البحث.

-ضرورة وضوح الاطار المكاني والزماني في عنوان البحث، بالاضافة الى الميدان او المجال المؤسساتي او الاداري الذي يغطيه البحث.

ثانيا- مقدمة البحث: تعنون بمقدمة دون " الالف والام"، اي نكرة، وهي من اهم اقسام البحث، وهي اخر ما يكتب بعد الفراغ من معالجة الموضوع، على ان يراعى فيها الترابط بين مختلف عناصرها، وكذا التلاؤم مع عدد صفحات المذكرة، اي من حيث الطول القصير، وهي تشتمل على مايلي:

ا- مدخل الموضوع: يعتبر تمهيد للموضوع والذي يصاغ ضمن فقرات بهدف لفت القارئ الى الموضوع واشعاره بأهميته، واثارة اهتمامه، وظيفته ان يقدم السياق العام للموضوع ويوضح الجانب المختار لمعالجته، اي يحدد ما سوف يتم تناوله، وما سوف يتم استبعاده، وتبرير ذلك.

وعند صياغة فقرات التمهيد لابد من تسليط الضوء على النقاط والمسائل الرئيسية للموضوع دون الخوض في جزئياته، وعرض ما سوف يتم التطرق اليه بشكل موجز بهدف تبرير الخطة المعتمدة، والتي سوف يتم شرحها في نهاية المقدمة.

ويجب التنويه ان الفقرات الواردة في التمهيد يفضل ان تكون بسيطة ومختصرة من جهة، وتحتوي على عنصر التشويق والفضول من جهة اخرى، وان يتم ايرادها بشكل متسلسل ومتسق، وفق رؤية منطقية، على ان لا يتم الاشارة في هذا التمهيد الى ايه الاستنتاجات اولية او مبدئية لان مكانها الخاتمة.

ب-مشكلة الدراسة: سبق التطرق اليها اعلاه بالتفصيل.

ج-فرضيات الدراسة: سبق التطرق اليها اعلاه بالتفصيل.

د-اسباب اختيار الموضوع: يتم من خلالها الافصاح عن الدواعي والبواعث التي تقف وارااء الدراسة لموضوع بحثي معين، وهي تتنوع بين اسباب ذاتية ترتبط بشخص الباحث، واخرى موضوعية ترتبط بالموضوع المراد دراسته، لتتنوع بين الانجذاب والاهتمام الشخصي بمشكلة بحثية معينة، وعوامل اخرى ترتبط بجدية الموضوع واصالته واهميته وما يطرحه من مشكلات تفرض الحاجة الى البحث فيه.

هـ- أهمية الدراسة: من المفترض ان يكون موضوع بحث الذي اختاره الطالب ذو اهمية بالنظر إلى قيمته العلمية او العملية، اي اهمية الدراسة ترتبط بقيمة البحث، ويكون الامر كذلك متى عالج موضوع البحث مشكلة حيوية ذات قيمة حقيقية لا مجرد مشكلة ثانوية، وان ترتبط بالمجتمع الذي

يعيش فيه سواء بصفة انية او بصفة مستقبلية، تعكس الاضافة العلمية وجانب الاثراء في المجال العلمي، فالأهمية تبرز من خلال ما تقدمه الدراسة من فوائد مرجوة منها.

ويتطلب من الطالب تحديد اهمية البحث خلال عبارات واضحة ومنظمة ومقنعة تعكس جودة البحث واصالته العلمية وتبرز الاضافة العلمية والعملية المقدمة، فنجد مثلاً في الدراسات القانونية ان الكثير منها تبرز اهميتها في سد الثغرات في الدراسات المرتبطة بنفس الموضوع وابرار البعد او الابعاد الجديدة المتصلة به كتغير القوانين التي تحكمه او الكشف عن الجانب الخفي او المحجوب من الحقيقة، واهم الجهات التي يمكن ان تستفيد من نتائج الدراسة، كما يشترط في صياغتها ضرورة ربطها بمشكلة البحث واهدافه.

و- أهداف الدراسة: هي ما يصبوا اليه الطالب الباحث ويريد تحقيقه من خلال معالجته لمشكلة بحثية معينة، بحيث يبرز الباحث هذه الأهداف في شكل مجموعة من النقاط ، وبشكل يمكن التحقق منه في نهاية الدراسة، ويتوجب ان ترتبط اهداف الدراسة بموضوع البحث وان تصاغ في شكل نقاط يراعى فيها الاختصار والوضوح، والاقترار على الاهداف القابلة للتحقق في ضوء امكانيات البحثية الفكرية والمادية، وان يتم ترتيبها بمنطقية وفقاً للأسئلة الفرعية وفروض البحث.

ز- الدراسات السابقة: تعد مراجعة الدراسات السابقة من اهم الخطوات التي يقوم بها الطالب الباحث لتحديد مشكلة دراسته والوقوف عند الفجوة العلمية من خلال تحديد مساهمة نتائج تلك الدراسات في موضوع البحث المزمع انجازه، بحيث تبرز كمراجعة أدبية لدراسات تم انجازها لاستقصاء مشكلة بحثية قد تكون مطابقة او مشابهة للدراسة الجاري انجازها من طرف الطالب الباحث، مما يستدعي ضرورة تناول الموضوع من جانب او اكثر مختلف، او من منظور اخر مغاير، ويشترط عند ايراد الدراسات السابقة مايلي:

- مراعاة درجة التصاق الدراسات السابقة بموضوع البحث، بحيث يتم التركيز على الدراسات الوثيقة الصلة، وذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث دون غيرها.
- التأكد من عدم تطرق الدراسات السابقة للمشكلة من نفس الزاوية او من نفس المنهج، او اظهار اوجه القصور فيها، وابرار الاضافة المقدمة من خلال الدراسة الحالية تبعاً لذلك.
- التأكد من ان الدراسات السابقة هي دراسات علمية واكاديمية تتضمن معطيات و اهداف ونتائج علمية محددة، والأخذ بالأحدث منها كل ما امكن .

- يتوجب على الطالب الباحث توظيف الدراسات السابقة بإبراز جوانبها وابعادها ومقارنتها بالدراسة المزمع انجازها.
- يتوجب ذكر المعلومات الاساسية المتعلقة بالدراسة المتمثلة في القائم بها وعنوانها وجهة الاشراف ومكان اجرائها وتاريخها واشكالياتها وهدفها ومنهجها واهم نتائجها.
- نقد هذه الدراسات السابقة بإبراز الجوانب التي تعرضت لها مع الاشارة الى مواطن الضعف و القوة الموجودة فيها وتبريرها وفقا للطريقة المتبعة في الدراسة، مع ابراز موقف الدراسة المزمع انجازها من هذه الدراسات السابقة.
- مثال توضيحي : اسم ولقب الباحث ، عنوان البحث، درجة البحث، الجهة المصدرة :الجامعة والكلية والقسم، السنة الجامعية، وقد ارتكزت الدراسة على معالجة المشكلة البحثية....، للإجابة عن ... وفق منهج.....، وقد توصل الباحث الى نتائج الاتية...
- و تختلف دراستنا عنها في كونها عالجت.... واغفلت... بينما دراستنا تعالج.... والهدف من هذه الدراسة هو....بينما تهدف دراستنا الى .. وتتقاطع في...

ح-حدود الدراسة: تمثل حدود الدراسة الحواجز التي لا يمكن للطالب الباحث تجاوزها، فهي حواجز إجبارية وإلزامية، لا يحق للطالب الباحث تجاوزها او القفز من فوقها، لكي لا يخرج عن النطاق الموضوعي، فخروجه عن حدود الدراسة يعد خروجاً عن موضوعه الأساسي، لذلك كان من الضروري أن يضع الطالب الباحث حدوداً لموضوعه البحثي، أو أن يقوم المشرف على البحث بوضع هذه الحدود، وذلك لتوجيه نظر الطالب الباحث واهتماماته في اتجاه واحد، فلا يتشتت، بالتالي وتتداخل المواضيع ببعضها البعض، ويفقد قدرته على البحث في الموضوع المنشود، كما تساعده الحدود على أن ينتهي من الموضوع المراد البحث عنه بفترة زمنية أقل، وهو يدرك تماماً عن ماذا يبحث وبالتالي يكون تركيزه في موضوع محدد فقط، وتساعده حدود الدراسة على ان يقوم الطالب الباحث بالتجريد والعزل الفكري.

وعلى ضوء هذه الحدود يضع الطالب الباحث المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية والفرضيات، ويشترط عند وضع حدود الدراسة مراعاة الوسائل المادية والعلمية المتاحة، مع تقديم السبب او الاسباب التي دفعته لحصر موضوع دراسته عند الحدود المقدمة سواء كانت هذه الحدود مكانية او زمانية، فتحديده يكون مبررا ببروز تحول حدث في تلك الفترة، أو تعديل قانوني أو أحداث او تغيرات مهمة أثمرت على الظاهرة المدروسة، اما المكان فقد يكون دولة أو أكثر أو مدينة أو مؤسسة أو

حالة، لذلك يتوجب على الطالب الباحث تبيان زوايا موضوعه المعالجة وغير المعالجة، وتحديد الفترة الزمنية التي اشتملها موضوع الدراسة، والمكان الذي عالج فيه موضوعه.

ط-منهج الدراسة: يتعين على الطالب الباحث تحديد المنهج المتبع في دراسته، وهذا وفق مجموعة من القواعد والاجراءات التي يتوجب على الطالب الباحث اتباعها وتوظيفها للكشف عن الحقيقة العلمية واستخلاص النتائج العلمية الصحيحة، سواء تم ذلك من خلال منهج واحد او عدة مناهج، وهذا وفقا لمقتضيات وطبيعة الدراسة، فمنهجية الدراسة تجنب الطالب الباحث الوقوع في الفوضى والعشوائية و تتيح له تنظيم افكاره بأسلم الطرق للوصول لهدفه، على ان يوفق الطالب الباحث في اختيار المنهج او المناهج وفقا لموضوعه ومشكلته البحثية، ويتجلى ذلك في تبرير الفائدة المرجوة من اختياره واعتماده .

واختيار المنهج المناسب يرتبط بمجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديده من حيث نوع البحث وموضوعه والاطار الفكري، واختيار المنهج غير الصحيح يؤدي الى نتائج غير صحيحة، ولاختيار المنهج الصحيح لابد من تحديد نوعية ومصادر البيانات والمعلومات الاساسية للمشكلة المدروسة و تصنيف وتحليل هذه البيانات والمعلومات وتحديد الفروض المبدئية للدراسة واختيار الفروض والتحقق من صحتها والتعميم.

ي-صعوبات الدراسة: تتمثل في مجموعة الصعوبات الاكاديمية والمنهجية التي تواجه الطالب الباحث اثناء اعداد دراسته البحثية بالإضافة الى الجوانب المتعلقة بالمراجع وتوفرها والوقت المخصص لإنجاز الدراسة والصعوبات المتعلقة بجمع المعلومات خاصة في الدراسات الميدانية التي تتطلب اجراء المقابلات مع ما يكتنفها من صعوبات ادارية واخرى مادية.

ن-محاوير الدراسة: تتضمن موجز مختصر لمضمون الدراسة، بحيث يتم الاقتصار على التقسيمات الكبرى دون الخوض في التفريعات الجزئية.

ثالثا- متن الدراسة: يتمثل في التقسيمات الرئيسية والفرعية للدراسة من فصول ومباحث ومطالب وفروع، بحيث يراعي فيها الطالب الباحث المحتوى في كل عنوان، ويشترط فيه ان لا يكون نقلا حرفيا عن المصادر والمراجع، وانما توثيق لهذه المصادر والمراجع في اطار منظم يحترم الامانة العلمية ويعكس شخصية الطالب الباحث وتعامله مع الافكار بأسلوب علمي، يعكس أسلوبه الخاص، ولمسته الخاصة عن موضوع الدراسة، وهذا بعد القيام بعملية الفحص الدقيق القائم على التحليل الشخصي

والمقارنة والنقد والتحليل، المستند على الحجة والامانة العلمية، والقائم على ضرورة احترام التسلسل والتوازن والترابط بين مختلف الافكار والعناوين وليس مجرد تكديس للمعلومات .

خامسا-ضبط المادة العلمية وطريقة التعامل معها:

ان عملية اعداد وانجاز المذكرة تتطلب من الطالب الباحث جمع المادة العلمية التي تدعم بحثه، وهذا قصد توسيع قاعدته المعرفية بالموضوع وتأكيد ملاحظاته واستنتاجاته، ليقوم الطالب الباحث على حصرها من خلال البدء بالمصادر والمراجع العامة، ثم المتخصصة والحديثة، فالبحث رهين بقوة و موثوقية وجدية هذه المصادر والمراجع، التي تم الاعتماد عليها في إنجاز البحث المذكور؛ وهي عامل مهم في تحديد القيمة العلمية للبحث، فإذا كانت مصادر معتمدة صادقة أو مخطوطات نادرة موثقة كان للبحث وزنه وقيمه العلمية؛ لذلك حاولنا في هذا المحور التركيز على النقاط الآتية:

اولا-المقصود بالمادة العلمية: المادة العلمية هي كل المصادر والمراجع التي تحتوي على المعارف والمعلومات ذات الصلة بموضوع البحث، وقد عرفها البعض بأنها ركيزة المعرفة المثبتة ماديا، والتي يتم الرجوع إليها بالتحليل والاستدلال.

وتعد المصادر (les sources : "الوثائق والدراسات المنقولة بالرواية، أو المكتوبة بيد مؤلفين ثقات، أسهموا في تطوير العلم، أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل وجمع المعلومات والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة، مثل: المخطوطات ومذكرات القادة والخطب والمقابلات الشخصية والدراسات الميدانية، والكتب التي تصف حوادث أو موضوعات شاهدها مؤلفها عن قرب.....، وعند إطلاق كلمة المصدر على أي وثيقة ما، فإنها يجب أن تتصف بصحة المعلومات التي تتضمنها، وانها معتمدة وموثوق بها، أصيلة بتخصصها في جزئية معينة ، ومن بين الوثائق التي تعد أهم المصادر الأصلية في البحوث القانونية التي يمكن للباحث الرجوع إليها، نجد: المواثيق الوطنية والدولية، المذكرات الإيضاحية للقوانين أو محاضر اجتماع الهيئة التشريعية الصادرة عنها، و الدساتير والأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية، والبروتوكولات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية، والأحكام والقرارات القضائية، والإحصائيات الرسمية، والتصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات.

اما المراجع (les références) فهي التي تعتمد في مادتها أساسا على المصادر الأصلية الأولية، فتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعاليق أو التخليص، وتتمثل في جمع وسائل المعرفة عدا

تلك التي تندرج تحت المصادر الأولية، أي يدخل في هذا المفهوم الكتب أو مقالات منشورة في دوريات، أو رسائل لنيل إحدى الدرجات العلمية، ما دامت أنها أداة مساعدة على إعداد البحث.

ولتمييز بين المصدر والمرجع ننظر إلى طبيعة موضوع البحث، فقد يكون أصليا في موضوع بحث معين ويكون ثانويا في موضوع آخر، فتحديد صفة المصدر هل هو أصلي أم ثانوي يتعلق أساسا بطبيعة موضوع البحث، فإن كان موضوع البحث له صلة وثيقة ومباشرة بالكتاب فيسمى مصدر، وإن كان يتناوله في جزئية ما بالتحليل والنقد والدراسة فيسمى مرجع.

ويتم الحصول على المادة العلمية من خلال الولوج الى المكتبات ومراكز المعلومات التقليدية والحديثة، وعلى المواقع الرسمية لمختلف الهيئات، وقواعد البيانات، و من الجهات الرسمية مباشرة، كالمركز الوطني للأرشيف مثلا؛ وبالإضافة الى ذلك، باستعمال ادوات جمع المعلومات: الاستبيان، المقابلة، الملاحظة.

ثانيا-انواع المادة العلمية ومعيار الأفضلية بين الوثائق: تتنوع المادة العلمية بين الكتب والدوريات والابحاث والمقالات والرسائل الجامعية والمطبوعات الجامعية، و...وغيرها، ويرجع التفضيل بين الوثائق إلى عدة أمور نجد من أهمها: ان بعض المؤلفين أكثر نزاهة ومعرفة ودقة من الآخرين، وبالتالي على الطالب الباحث أن يعرف من كتب في موضوعه ويأخذ فكرة عن كفاءاتهم ونزاهتهم ودقتهم وعن ميولهم السياسية والفكرية، ليختار من يقدمه ومن يؤخره؛ وبالإضافة الى ذلك، ان يختار الطالب الباحث الوثائق المتعلقة بالإطار الزمني الذي حدّده لموضوعه، ويركّز على أقرب الوثائق صلة بزمان بحثه وأكثرها حداثة، خاصة فيما يخصّ التشريعات، في ظل كون البحث قد يستمر لعدة سنوات تلغى فيها تشريعات وتأتي تشريعات جديدة قبل أن يناقش الباحث بحثه؛ وان يركز الطالب الباحث على الوثائق التي تدرس الموضوع في نفس الإطار المكاني الذي حدّده الباحث لموضوع بحثه، ولا يمنع هذا من الاستعانة بوثائق تتعلق بإمكانة أخرى على سبيل الاستئناس أو المقارنة.

ثانيا- توثيق المادة العلمية: ان عملية تدوين وتوثيق عناوين المصادر والمراجع والبيانات المتعلقة بكل مصدر ومرجع تتطلب من الطالب الباحث التطرق لكافة الجزئيات المتصلة بالبحث، وهي عملية قابلة للزيادة أو النقصان بحسب ما يستجد خلال مرحلة جمع المادة العلمية، كما ان عملية التوثيق

للمصادر والمراجع (الببليوغرافيا)³ تتمثل في كيفية حصر المادة العلمية وإعداد قوائم لتلك المصادر، فيقوم بتسجيل عناوينها وأسماء مؤلفيها وكافة بيانات النشر.

وتكمن أهمية الببليوغرافيا وتظهر بعد تصنيف المراجع والمصادر في شكل بطاقات، بحيث يخصص لكل مصدر بطاقة خاصة، قصد جمعها في ملف واحد أو في سجل مخصص لذلك، وإن كانت هذه العملية تستغرق وقتا وجهدا كبيرا من قبل الباحث، إلا أن فائدتها تظهر عندما يريد الباحث الرجوع إلى المصدر مرة ثانية، فالأمر يكون أكثر سهولة من مرحلتها الأولى؛ فضلا عن ذلك، فإن الإعداد الببليوغرافي للمادة العلمية تجعل الباحث يطمئن على توفر المصادر التي يعتمد عليها في بحثه، وتمكن الباحث من معرفة البحوث التي سبقته في موضع بحثه، وحينها يستطيع تجنب الوقوع في تكرار ما وصلت إليه البحوث من نتائج، كما أن معرفة الأبحاث السابقة تمكنه أيضا من الاطلاع على المصادر التي اعتمدها الباحثون من قبله، فترشده إلى مصادر أخرى، وما عليه إلا تعيين مكان وجودها بالمكتبات والمراكز العلمية.

وتتمثل عملية التوثيق أو التدوين في شكل بطاقات التخصص، بحيث تخصص لكل بطاقة مصدر واحد قصد تسهيل وضعها في ملف أو سجل خاص، بحيث تكون مرتبة بحسب الحروف الهجائية أو الأبجدية، مما يسهل عملية كتابة قائمة المصادر، والمراجع في نهاية البحث، مع مراعاة تخصيص لكل مصدر أو مرجع بأن يحتوي على بيانات خاصة به، وهذه البيانات تقسم إلى وحدات مستقلة، وهي كالآتي: اسم المؤلف ولقبه. عنوان الكتاب، عدد الطبعة، بيانات النشر، وتتمثل في دار النشر ومكانه وتاريخه.

ولكي تكون الببليوغرافيا سليمة من الناحية المنهجية، يجب على الباحث التقيد بالقواعد التفصيلية التي ترشده إلى صياغة بيانات كل نوع من المصادر التي يريد تصميمها في الببليوغرافيا.

ويمكن تصنيف المصادر والمراجع التي يصنفها الباحث تصنيفا ببليوغرافيا على النحو الآتي: الكتب، الموسوعات، الدوريات، المخطوطات، الرسائل الجامعية، الوثائق الرسمية، الأشرطة المصورة، المصادر القانونية، المقابلات الرسمية.

³ - مصطلح الببليوغرافيا، مصطلح يوناني الأصل وتعني كتابة الكتب، وفي عام 1763 أصبحت تطلق على الكتابات التي تصف الكتب، ولا يزال هذا المفهوم مستعمل إلى الآن، فعملية الببليوغرافيا تعني وصف الكتاب من خلال إعداد قوائم بالكتب ومعرفة مؤلفيها وموضوعاتها وكافة بيانات النشر. نقلا عن: محمد حلمي فودة، عبد الرحمن عبد الله، نفس المرجع، ص 120

ثالثا- تخزين المعلومات وطرق الاستدلال بها: سنتطرق في دراسة هذه الجزئية إلى نقطتين مهمتين وهما: أساليب تدوين و/او تخزين المعلومات وقواعدها ثم طرق الاستدلال بها.

مفهوم تخزين المعلومات: ان تخزين المعلومات يتم من خلال نقل البيانات الواردة في المصادر والمراجع وتسجيلها كتابة، وبذلك فهي لا تشمل إلا الجزء أو المقطع الذي يهّم موضوع البحث، وهذا يعني أن طريقة التصوير لا تغني عن عملية التدوين، باعتبار أن عملية التخزين تشمل الأفكار المهمة التي قد تتضمنها بعض صفحات المراجع، أما التصوير فقد يشمل صفحات كاملة قد لا يحتاج منها الباحث إلا فكرة واحدة، أو اثنتين، أو ربما لا يجد فيها شيئا.

أ-أساليب وقواعد تدوين المعلومات: هنالك اسلوبين ننصح باتباع إحدى طريقتين وهما:

-أسلوب البطاقة: يتميز بمجموعة من المميزات، من حيث أنها متوسطة الحجم، مصنوعة من ورق المقوى مربعة أو مستطيلة، يستحسن أن تكون بحجم واحد بألوان متعددة تتعدد بتعدد أبواب أو فصول البحث، يتم ترتيبها بحسب أجزاء الموضوع وعناوينه، وتدون المعلومات في وجه واحد، ويبقى الوجه الآخر فارغا، لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد، وتصنف البطاقات ضمن ملف معد لهذا الغرض، او تجمع في ظرف أو رف أو صندوق أرشيف مكتبي واحد، ويتبع الباحث أي معلومة يدونها في هذه البطاقات بجميع بيانات المصدر أو المرجع الذي أخذها منه. الا ان مساوى هذه الطريقة احتمال ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا، وصعوبة حملها إلى الأماكن التي ينتقل إليها الطالب الباحث.

-أسلوب الملفات: يمتاز نظام التدوين عن طريق الملفات بخصائص، بحيث يتشكل الملف من أوراق، توضع في ماسكه حديدية لحمل أوراق مثقوبة، ويقوم بتصنيف الأوراق داخل الملف بحسب خطة بحثه، وتمتاز هذه العلمية بسهولة استعمالها، بحيث يسهل حذف المعلومات الإضافية التي لا جدوى منها أو إضافة معلومة جديدة، وذلك بفتح المسافة الحديدية وإضافة الأوراق في المكان الملائم، كما يمكن اصطحابه إلى أي مكان يريد الباحث الذهاب إليه.

وينطبق على هذا الأسلوب ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة لأسلوب البطاقات من حيث وجوب تسجيل البيانات المتعلقة بالمصدر الذي تم تدوين المعلومات منه، وأن تكون عملية التدوين على وجه الورقة دون ظهرها، ومن مميزاته: المرونة؛ إذ يسهل على الباحث إحداث تغييرات بالإضافة والتعديل والتعليق عليها بسرعة بدل إضاعة الوقت في فرز البطاقات من أجل التعديل والإضافة. وسهولة متابعة ومراجعة ما تم جمعه من معلومات، وسهولة الرجوع إلى الأفكار المدونة حول كل

مسألة على حدة، ضمان حفظ المعلومات وعدم تعريضها للضياع، وسيطرة الباحث على الموضوع بشكل أحسن منه عند اتباع طريقة البطاقات.

اسلوب الحاسوب: وهي أحدث طريقة في تدوين المعلومات، ويقوم فيها الطالب الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر وتنظيم ما بداخله وفقا لخطة البحث، وميزة هذا الأسلوب هي مساعدة الطالب الباحث على ربح الوقت، وحفظ المعلومات بعد تخزينها دون تعريضها للضياع أو التلف بفعل العوامل الطبيعية، إضافة إلى إمكانية التعديل والإلغاء بسهولة، وإضافة المعلومات المستجدة بين الأسطر المكتوبة، وشطب وإلغاء ما يشاء من معلومات، وهو فوق كل ذلك يختصر مرحلة كاملة هي مرحلة نقل ما دونه الباحث على الأوراق إلى الحاسوب وهي مرحلة مرهقة من جهة الجهد والوقت والمال.

ومن أهم عيوب هذه الطريقة أنها تعرض عمل الباحث للتلف عن طريق الفيروسات، كما أنه معرض للقرصنة، ومن ناحية أخرى فهو يحرم الباحث من ميزات الكتابة اليدوية المتزامنة مع تأمل الفكرة، وإعطائه فرصة أخرى لتعديلها أثناء إعادة صياغتها وكتابتها على جهاز الحاسوب، كما أن سهولة التي تميزه وتوافر الكثير من المراجع على شبكة الانترنت يشجع على السرقة العلمية، عن طريق ميزة النسخ واللصق، ولو مع بعض التعديل في الأسلوب.

وعلى الباحث أثناء تدوين المعلومات التقيد ببعض القواعد المنهجية، بغض النظر عن أسلوب تخزين المعلومات، وهذه القواعد نجملها في النقاط التالية:

-تشم كل بطاقة أو ورقة من الملف على ثلاثة أمور وهي: الموضوع الفرعي، المعلومات المختلفة بذلك الموضوع، بيانات المصدر الذي أخذت منه تلك الأفكار.

-المعلومات المتعلقة بالموضوع، يجب أن تذكر بوضوح وكاملة، ويستحسن أن تتضمن كل بطاقة أو ورقة من الملف موضوعا واحدا فقط.

-يجب أن تتضمن كل بطاقة أو ورقة بيانات المصدر الذي أخذت منه المعلومات، من خلال ذكر اسم المؤلف وعنوان المصدر، دون ذكر بيانات النشر، لأن هذه البيانات أثناء عملية توثيق المراجع التي يرجع لها الباحث كلما أراد معلومات أكثر عن المصدر.

ب- أساليب الاستدلال وقواعده: بعد اختيار الطالب الباحث المادة العلمية، وترتيبها، يلجأ الى استغلالها من خلال صياغة محتواها بأسلوب خاص، وإعادة كتابته بما يتناسب مع بحثه، وتعتبر هذه

الخطوة أهم الخطوات في البحث، لأن الباحث يباشر بحثه بأسلوبه، فهو يعبر عن شخصيته وكيفية تعامله مع المادة التي جمعها.

-**اسلوب الاقتباس:** عندما يكتب الباحث يحاول أن يستشهد بما قاله بعض الكتاب حول موضوعه، سواء كان ذلك يقصد تدعيم حججه ومواقفه، أم لإظهار وجهة نظر أخرى مخالفة لرأيه، ولكن في كلتا الحالتين، لا بد من الإشارة إلى المصدر والاعتراف بأن صاحب هذه الفكرة هو الباحث الفلاني في كتابه أو دراسته، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث أن يثبت نزاهته وكفاءته العلمية مع مراعاة الأسلوب الذاتي في التعبير منذ البداية، مع الإيجاز والتركيز في عرض الأفكار والمفاهيم، ومحاولة الابتعاد قدر الإمكان عن الإطناب والحشو، الأمر الذي قد يؤدي إلى إطالة البحث دون جدوى.

وتتعدد طرق الاقتباس وأشكاله،⁴ فقد يكون اقتباسا حرفيا، أي أخذ الكتابة كما وردت كلمة كلمة وقد يكون اقتباسا غير مباشر، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون الاقتباس للفكرة وليس للكلمات نفسها. **فالاقتباس المباشر (الحرفي):** هو عبارة عن نقل حرفي للفكرة المقتبسة كما وردت في مصدرها الأصلي، دون أي تعديل أو تغيير في كلماتها، فلا يجوز للباحث تحريف الكلام أو تغييره، إلا أن تكون هناك أخطاء في النص المقتبس ترجع لصاحب النص نفسه، فهنا لا بد من تصحيحها بشرط أن يضع الباحث كـ امه الخاص الذي يتوسط النص بين إشارتي [] أو بين مطتين - -، لأن هذا النوع من الاقتباس يلجأ إليه في حالة أهمية المادة المقتبسة وتعزيزها لفكرة أو رأي يطرحه، ويجب أن يضع النص المقتبس حرفيا بين قوسين "..."، وإذا كان طويلا وأراد الباحث حذف البعض منه، فإنه يشير إلى الكلام المحذوف بثالث نقاط أفقية... على السطر مكان العبارة المحذوفة للدلالة عليه. وفي بعض الأحيان يكون الاقتباس شبه متقطع، أي أن جملا مأخوذة من مقطعين مختلفين، ففي هذه الحالة لا بد من وضع بعض النقاط في السطر للإشارة إلى ذلك، وقد يذكر الاقتباس في الهامش للبرهنة على موقف الكاتب، أو للإعلام بوجود وجهة نظر مخالفة، إن لم تتسع الصفحة للمادة المقتبسة، فإنها تتم في هوامش الصفحة التالية، من بعض وضع الإشارة تساوي (=) أمامها.

اما الاقتباس غير المباشر: هو اقتباس للفكرة وليس للكلمات نفسها ثم صياغتها وتلخيصها بأسلوب جديد ولغة جديدة من خلال الاستعانة بأفكار ومعلومات معينة، لكن عدم تشويه النص أو المعنى الذي كان يقصده الكاتب الأصلي، متوخيا الفهم الجيد لها والدقة في نقل الفكرة؛ وفي حالة الاقتباس غير

4 - شكل من أشكال الاستعانة، بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، أو أنه بمثابة استشهاد بأفكار وآراء الآخرين؛ نقلا عن: مصطفى ربحي عليان، البحث العلمي، أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان، د ت ن، ص: 291.

المباشر لا توضع علامة الاقتباس- القوسان الصغيران- وأن يتبع قواعد الإسناد في الهامش، بالإشارة إلى المصادر الأصلية للأفكار المقتبسة، وفي جميع الأحوال يجب أن تكون المادة المقتبسة مناسبة للبحث المقتبسة له، ومنسجمة مع أفكار النص الذي تقتبس له.

وتتمثل في القواعد المنهجية أثناء مباشرة هذه العملية، ومنها: الدقة في اختيار المصادر التي يقتبس منها، أي تكون المصادر أصلية لموضوع البحث، والدقة التامة في النقل وعدم تشويه ما ينقل بالحذف أو الإضافة، سواء كان قصداً أو من غير قصد. وحسن الانسجام بين ما اقتبس، وما قبله وبعده، بحيث ال يبدو أي تنافر أو تباين في السياق. ويجب إظهار شخصية الباحث من خلال صفحات البحث وعدم الإكثار من الاقتباس، بل ال بد أن تنسق الاقتباسات مع أفكار الباحث. والموضوعية في الاقتباس، وأيضا مراعاة القواعد الشكلية في الاقتباس والتوثيق.

-**أسلوب التهميش:** يقصد به: "كل ما يكتب خارج المتن، أو ما ينبغي أن يكون خارج المتن، والتهميش هي لفظة مولدة، كما قال صاحب القاموس المحيط: والهامش: حاشية الكتاب، مولد، وهي عملية تقتضي في معناها العام الاعتراف بجهود السابقين الذين قاموا بتأليف المصادر والمراجع المعتمد عليها في إنجاز البحث، وهذا الاعتراف يظهر في صورتين وهما: الاعتراف العام الذي يتجسد في إثبات قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث. الاعتراف الخاص للمؤلف، بنسبة كل فكرة لصاحبها أثناء إعداد البحث، وهذا النوع من الاعتراف يأتي عن طريق التهميش.

وهنالك حالات يلجأ فيها الطالب الباحث إلى الهوامش، والمتمثلة فيما يلي: تدوين المصادر التي اعتمد عليها الكاتب، وذلك بوضع المعلومات الكافية عنها؛ وشرح معاني بعض المفردات وإعطاء معلومات إضافية عنها، أو توضيح فكرة أو مصطلح غامض ورد ذكره في المتن؛ وتصحيح بعض أخطاء النصوص والتعليق عليها؛ وإحالة القارئ إلى مصادر معينة، أو بعض الأجزاء في الكتاب والتي تعطي معلومات أكثر حول الموضوع، وعادة ما يستعمل: ارجع، أو أنظر... الخ؛ وتقديم نبذة قصيرة عن حياة شخص له أهمية في البحث أو التعريف به؛ وتقديم أدلة على صحة الآراء التي تدعم رأي الباحث أو تتعارض معه؛ ولفت انتباه القارئ إلى مواضع من البحث، سبق ذكرها في البحث أو سيذكر بيانها في الصفحات القادمة من البحث؛ وبيان موضوع الآية القرآنية الكريمة في القرآن الكريم، وهذا بذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابة الآية في المتن.

ونلفت الانتباه الى ان هنالك عدة اساليب لتنظيم عملية التهميش، فهنالك الأسلوب الأول "الترقيم المسلسل لكل صفحة مع ذكر المصادر في أسفل الصفحة": وهي الهوامش التي تحمل أرقاما

غير متتالية، وهي التي يكتفي الباحث فيها بوضع الأرقام والهوامش التي توجد على كل صفحة فقط، ومعنى ذلك أن لكل صفحة هوامشها التي تنتهي سلسلة الترقيم فيها بانتهاء الصفحة، على أن يبدأ في الصفحة الموالية برقم (1) وهكذا، وتعد هذه الطريقة المفضلة والغالبة في البحوث الجامعية والأكاديمية؛ أما الأسلوب الثاني "الهوامش التي تحمل أرقام متتالية": وهذا من أول الفصل إلى نهايته أو من بداية الدراسة إلى نهايتها، وفي بعض الأحيان يخصص ترقيم متسلسل لكل فصل فقط، وتكتب المراجع الخاصة بالموضوع في نهاية الفصل وليس في نهاية الكتاب؛ في حين أن الأسلوب الثالث "الهوامش في آخر الدراسة": تستخدم هذه الطريقة ترقيم الهوامش ترقيما تسلسليا من أول تهميش في البحث إلى آخر تهميش فيه، ثم تخصص في الأخير صفحات خاصة بالتهميش؛ ليكون الأسلوب الرابع "الهوامش التي تكتب في المتن": وهي التي يتم فيها الاعتماد على فتح قوسين ويكتب اسم ولقب الكاتب، فاصلة، ثم سنة النشر، فاصلة، ثم رقم الصفحة وإغلاق القوس، مثال ذلك (صالح الدين شروخ، 2003 ص 17) ؛ غير أن الأسلوب الخامس "الهوامش التكميلية التي تأتي في شكل نجمة": وهي عبارة عن إشارة توجد في مقدمة أو وسط الصفحة، تأتي على شكل ملاحظة، للفت الانتباه إلى بعض الحقائق الهامة في الموضوع، فمثال عندما يكتب الباحث مقالا في مجلة علمية، فمن الأفضل وضع عالمة نجمة بعد كتابة اسمه، وفي الهامش توضع نفس الإشارة لوضع معلومات إضافية عن الباحث والتعريف به.

سادسا- ضبط عملية تحرير المذكرة: ان الغرض من تحرير المذكرة هو إخراجها في الشكل الذي يعلن فيه عن الإشكالية التي تمت دراستها والنتائج التي توصل إليها إلى جمهور القراء والباحثين والمؤسسات المعنية بالبحث العلمي و يبرز الباحث من خلال تحرير بحثه مجهوده وكيفية إعداد بحثه، ومراحلها وما توصل إليه من نتائج مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية، وحتى يؤدي تحرير البحث أغراضه التي أشرنا إليها يجب أن يحترم مجموعة من مقومات كتابة البحث العلمي وهو موضوع محاضرتنا هذه.

أولا: المقومات الموضوعية: تتمثل في وجوب احترام بعض المعايير في أسلوب الكتابة، وضرورة ظهور شخصية الطالب الباحث.

1- أسلوب كتابة البحث العلمي: الأسلوب هو القالب التعبيري الذي يعبر به الباحث عن أفكاره في البحث العلمي، وهو دليل على مدى إدراكه لها ومدى عمقها في نفسه، فيكون بذلك وسيلة لعرض الحقائق بألفاظ دقيقة وواضحة الدلالة، حيث يسعى الباحث إلى إبراز الحقائق بأمانة وموضوعية.

ومهما حوى البحث العلمي من معلومات قيمة واكتشافات نافعة، فإن رداءة أسلوب كتابته تفقده قيمته، لذا يعدّ اكتساب الأسلوب العلمي في الكتابة من أهم المهارات التي يجب توافرها لدى الباحث الذي حتى وإن كانت غايته الوصول إلى نتائج حقيقية من خلال بحثه، إلا أن ذلك لا يعني إهمال مهارة الكتابة العلمية، ومن هنا تظهر أهمية الموضوع في المهارة التي ينبغي على الباحث اكتسابها من خلال إتقان الأسلوب العلمي في الكتابة، بحيث يجذب القارئ إلى موضوعه، ويدفعه إلى مواصلة قراءته، كما يسهل عليه فهم أفكاره في وقت وجيز.

1-اهم ملامح الاسلوب العلمي: تتطلب كتابة الحقائق العلمية أسلوبا علميا يتصف بخصائص معينة، يرتبط بعضها بمضمونه، والبعض الآخر يرتبط بشكل الكتابة العلمية، وتتمثل فيمايلي:

- **الوضوح في كتابة البحث العلمي:** لابد على الطالب الباحث استخدام في تعبيره عن أفكاره، مفردات واضحة ومعروفة، اعتاد القانونيون على استخدامها، بحيث تكون مفهومة لدى كل من يقرأها، سواء كان الكاتب مؤلفا متخصصا أو باحثا مبتدئا، كما يتطلب الوضوح إجادة اللغة، وحسن اختيار الألفاظ المناسبة لتوضيح الأفكار، وهو المطلوب في الأسلوب والكتابة العلمية .

وللوصول إلى أسلوب واضح، يتعين على الباحث مراعاة عدد من الاعتبارات: الابتعاد عن الألفاظ الغريبة وغير المألوفة، واختيار الكلمات المناسبة للتعبير عن الأفكار، ووضعها في مكانها المناسب للدلالة على المعاني المرادة منها، وتجنب تكرار الكلمات بصورة مختلفة في الجملة الواحدة، والابتعاد عن الأساليب الأدبية والمحسنة البديعية، طالما أن البحث في غير حاجة إليها؛ وإحكام الصياغة بالربط بين الكلمات والجمل، وتفادي الغموض والتعقيد الذي يذهب بجمال الأسلوب والمراد من اللفظ.

-**الإيجاز في كتابة البحث العلمي:** ان الإيجاز هو أفضل السبل لنقل وإيصال الأفكار من غير لبس أو تشويش، بحيث يعبر الطالب الباحث عن المعنى المراد بأقل الكلمات، أي باستخدام جمل وعبارات موجزة ومعبرة من غير إطالة أو تكرار أو استطراد وهو ما يصطلح عليه "بالإيجاز الدال"، دون الإخلال بجوهر الفكرة التي يود الباحث طرحها وإنما يشملها، كما لا يعني ذلك بالمقابل الاكتفاء بالجمل القصيرة أو الاكتفاء بالخطوط العريضة في البحث بل لا بد من الشرح والتفصيل كلما تطلبت ضرورات الموضوع ذلك، لذلك الإيجاز الدال يقتضي انتقاء الباحث كلمات الدالة على المعنى التام عوض استعمال كلمتين للدلالة على معنى واحد في الجملة الواحدة، واستعمال الجمل القصيرة المكونة من كلمات قليلة، لسرعة فهمها ووضوحها للمتلقى.

-السلامة اللغوية في الكتابة البحثية: ينبغي أن تتوافر لدى الطالب الباحث معرفة بقواعد اللغة والإملاء، ليتمكن من التعبير عن أفكاره بأدق الألفاظ وأوضحها، فالأسلوب السليم، هو الأسلوب ذو التكوين اللغوي الصحيح، والبعيد عن العامية، وليصل الباحث إلى هذا المستوى عليه تعلّم واجادة قواعد اللغة العربية من نحو وإملاء، والتحلي بسعة الاطلاع حتى يكتسب أسلوبا خاصا به، وهو الأجدر بالباحث؛ وهو الأمر المنطبق على الباحث الكاتب بلغة غير العربية، فلا مناص من ضرورة إتقانه لأبجدياتها وكل قواعد الكتابة بها، غير أن اللجوء إلى مدقق لغوي أو من يجيد اللغة، يعدّ حتمية لمن يعوزه إدراك قواعد اللغة والإملاء؛ ذلك أن الخطأ فيها يتسبب في نوع من انعدام الثقة بين الباحث والقارئ، فضلا عن المساس بالمعنى الصحيح المراد من الكلمة او الجملة، ولا يعتبر انتقاد الباحث في هذه الجوانب خروجاً عن موضوع البحث ومجرد تركيز على الجوانب الشكلية له كما يعتقد البعض بل إنه من صميمه. لذلك، ينبغي كتابة البحث العلمي بلغة سليمة أهم مواصفاتها:

الخلو من الأخطاء اللغوية والمطبعية، وبساطة اللغة: بالاختيار الدقيق للمفردات، وتجنب المحسنات البديعية ما أمكن، والابتعاد عن استعمال الكلمات غير الضرورية كالمترادفات والمتتابعات، وتجنب العبارات العامة والمفتوحة، كالقول "يرى البعض"، و"يقول أحد الفقهاء..." لإزالة اللبس وتيسير القراءة، ويسهّل من ذلك قراءة البحث من الباحث بصوت مرتفع أو منضبط الكلمات بالشكل التام في حال الكتابة باللغة العربية كلما كان ذلك ضروريا، الغير أمامه لتتسنى له فرصة التصحيح، خاصة في الأفعال المبنية للمجهول والكلمات التي يجعلها شكلها أو شكل بعض حروفها أكثر وضوح، وحسن استعمال علامات الوقف لدلالاتها على فهم الباحث لما يصوغ من عبارات. و تجنب استخدام ضمائر المتكلم التي تدل على تكبر وغرور الباحث بما توصل إليه من نتائج. وينصح بالاستعاضة عنها بعبارات تعكس تواضع الباحث وأدبه من قبيل: يبدو أن، يتضح مما سبق، يظهر مما سبق... و تجنب الجزم بأفكار وآراء لازالت محل جدل، فمن سمات الكتابة العلمية البعد عن التقرير والتأكيد في الأسلوب والأدوات، ويحبّذ استخدام عبارات من نحو يبدو، يظهر، لعل،... كما يستحسن تجنب بدء الفقرات ب "إن" والإسراف في استعمالها. و استخدام الجمل القصيرة لعسر فهم الجمل الطويلة وحاجتها إلى التركيز وذلك بقصر المسافة بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر. وتجنب كثرة الجمل الاعتراضية، لأنها تشتت فكر القارئ، وإن لم يكن بد من استعمالها فيجب أن تكون قصيرة، وتجنب الاستخدام المفرط للأفعال المبنية للمجهول، لأنها تزود القارئ بالمعنى بشكل غير مباشر، بخلاف الأفعال المبنية للمعلوم. و الاختيار السليم لزمان الفعل بما يتناسب وجزء البحث المنجز، كالمضارع في المقدمة والتمن، واستخدام الماضي لما تم إنجازه.

الترابط والتسلسل المنطقي في كتابة البحث العلمي: ان يكتب الباحث بحثه القانوني في صورة فقرات متسلسلة، تحتوي كل فقرة منها فكرة متميزة، بحيث تسلم كل فقرة فكرة للفقرة التي تليها، وبذلك تصبح كل فقرة امتدادا لما قبلها وتمهيدا لما بعدها، ويكون الربط بينها من خلال روابط لفظية من نحو: حيث، يبدو أن، خلاصة ما سبق، كقاعدة عامة، ليبني البحث بناء تطوريا تصاعديا يلفت انتباه القارئ ويوجهه نحو هدف معين.

وليصل الباحث إلى هذا المستوى من الترابط والتسلسل في الأفكار، لابد ان تكوين الدراسة من عناصر الترابط (مقدمة، عرض، استدلال ونتيجة)، يبني كل منها على ما قبله، ويمهد لما بعده. والانتقال من الأصول في الأفكار إلى الفروع. و تحديد الرابط بين الأفكار الفرعية والرئيسية، وبين الفرعية ببعضها. والابتعاد عن تكرار بعض الجمل والكلمات، وبعض الأفكار بصيغ مختلفة لأنه يضعف والبحث والمتابعة، إلا ما كان منه ضروريا لاستنباط نتيجة جديدة مثلا، والابتعاد عن الاستطراد لأنه يذهب وحدة الموضوع وانسجامه، لذا على الباحث تجنب، وإضافة جملة أو جمل، أو فقرة أو فقرات لا يتطلبها الهدف من البحث. وكتابة البحث في فقرات قصيرة تتمحور كل فقرة حول فكرة واحدة وتوصل إلى نتيجة معينة، مع ضرورة تسلسل الجمل المكونة لها. و بروز استقلالية الفقرات للعين فضلا عن بروزها للعقل كالفراغ في بداية الفقرة، واختلاف الفراغ بين الفقرات عنه بين الأسطر.

دور مسودة البحث في تحسين أسلوب الكتابة البحثية: يستعمل الطالب الباحث في كتابته للمرة الأولى مسودة البحث حسب الخطة النهائية للبحث فيتم من خلالها تخزين المعلومات عن طريق نقل وكتابة الأفكار الواردة فيها بأسلوبه، مع إسنادها لأصحابها ومراعاة قواعد التوثيق في الهامش، بحيث تعتبر المسودة الأولى للبحث، وسيلة وليست غاية، وعلى الباحث الحرص على تدوين أفكاره، إلا أن تطوير مهارته في الكتابة لا يتحقق بمجرد كتابة بحثية واحدة، بل يحتاج إلى التدريب المتواصل حتى يتخلص الباحث من مخاوفه اتجاه الكتابة العلمية.

- قواعد أساسية في كتابة مسودة البحث: ان الباحث عند كتابة مسودة البحث مراعاة جملة من القواعد أبرزها:

- حذف الكثير من الأفكار التي لا تتوافق مع الفرضيات المدرجة في البحث، دون الإمعان في كتابة مسودة أولى وسريعة للبحث، تضم كل ما يخطر ببال الباحث، مع التسليم بإمكانية بشكل كبير في جودة الأسلوب وسلامة اللغة، ذلك أن السرعة في الكتابة تجعل البحث أكثر حيوية، وتجعل الباحث أقدر

على التركيز على الجوانب اللغوية والفنية للكتابة. لذا من الخطأ التوقف للتفكير في هذه الجوانب وفي انسيابية الأسلوب في المسودة الأولى.

العودة إلى نقطة البداية كلما دعت الحاجة لذلك.

- الكتابة في أوراق مدمجة في ملف واحد، وعلى وجه واحد للورقة، مع تخصيص جزء للمتن وآخر للهامش، وترك ظهر الورقة لتدوين المعلومات الإضافية

- استعمال الألوان في كتابة العناوين والمتمن والهامش للتمييز بينها.

أثر مسودة البحث العلمي على جودة أسلوب الباحث: يستعين الباحث بمسودة البحث في تنقيح بحثه وتهيئته للصياغة النهائية، والتي لا بد فيها من مراعاة بعض الضوابط والشكليات. وسواء أعدت المودة تقليدياً أي ورقياً، أو إلكترونياً، فإنها تساعد البحث في نواح عديدة أهمها:

- التدقيق في اختيار العناوين الرئيسية والفرعية للبحث.

-مراجعة الخطة النهائية للبحث وتقديم أو تأخير بعض عناوينها.

-تصحيح الأخطاء اللغوية والإملائية والمطبعية.

-التدقيق في الهوامش.

-الربط بين الفقرات ومراعاة التسلسل بينها.

كما ينصح الباحث بترك مسودة البحث جانبا مدة زمنية قبل العودة إليها مرة أخرى، وسيلاحظ أن هناك ما يحتاج إلى إعادة الصياغة أو الحذف أو استدراك بعض الأخطاء أو إزالة تناقضات.

ويمكن للباحث عرض عمله البحثي على شخص موثوق فيه وفي كفاءته وخبرته البحثية للاستفادة من نصائحه في المجال والتحقق من مدى إمكانية قبول عميه من القراء.

الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج المذكرة في شكلها النهائي: منهجية اعداد مذكرة علوم سياسية

1- صفحة غلاف المذكرة: هي ورقة غلاف المذكرة (الواجهة) ، تتضمن عادة اسم الجامعة والكلية، والقسم، وجزء في الوسط لعنوان المذكرة، وأسفله طبيعة هذه المذكرة، ماستر، وتخصص؛ ولا بد

ايضا من وضع اسم الطالب الباحث الذي أنجز هذا البحث على اليمين، واسم الأستاذ المشرف على اليسار، وأسفل ذلك يتم ذكر أعضاء اللجنة المناقشة، مع تبيان الرتبة العلمية والصفة المتصلة بهذا البحث.

بعد الواجهة، توضع ورقة بيضاء، ثم توضع واجهة ثانية، ثم البسمة في صفحة منفصلة، فالإهداء، ثم الشكر والتقدير، ثم مقدمة المذكرة، وتوضع قبل بداية كل فصل ، صفحة فاصلة تحسب ولا ترقم، ويكتب في وسطها الفصل وعنوانه ، كما تستعمل الصفحات الفاصمة للتدليل على باقي العناصر كالمقدمة، والخاتمة، والملاحق، وقائمة المراجع، وفهرس المحتويات.

2- خلاصات الفصول وملخص الدراسة: يقوم الطالب الباحث بكتابة في نهاية كل فصل خلاصة له ، يتم ذكر فيها باختصار حوصلة ما تم عرض في الفصل والاستنتاج الذي توصل إليه خلال هذا الفصل ، والذي يساعد الباحث على تنظيم فرضيات والإجابة عليها، كما أن خلاصة الفصول تساعد في تحديد وتجميع استنتاجات الدراسة.

3- ملخص الدراسة: فيكون في نهاية البحث بحدود 500 كلمة، وهو ليس بديلا لفصل الخلاصة والنتائج، إنما يعطي معلومات مناسبة تمكن القارئ من تقرير ما إذا كان يقرأ البحث بأكمله أم لا، ويكون بلغة أو أكثر.

4-كتابة الخاتمة : تعد خاتمة الدراسة جزءا مهما من أجزاء البحث ، ذلك أنها تأتي في نهاية البحث لتقدم حوصلة على المشكلة البحثية التي عالجها الباحث ، وتجييب على إشكالية الدراسة، كما أنها موضع يفند فيه الباحث أو يؤكد صحة فرضياته ، وتكمن قيمة خاتمة الدراسة على نحو أهم في كونها تضم إستنتاجات الباحث حول المشكلة المدروسة، هذه الاستنتاجات التي تعد بمثابة القيمة المضافة التي حققها الباحث من إجراءه لهذه الدراسة، كيا يبقى الباحث المجال مفتوحا لدراسة الموضوع من خلال الحديث عن آفاق البحث أو التوصيات التي يقدمها في هذا الصدد.

5-كتابة الملاحق: في حالة ما تم اعتماد ملاحق فإنها تدرج بعد الخاتمة، وإذا كانت الملاحق كثيرة ينبغي أن نصنفها في مجموعات، وترقم وتدرج في قائمة المحتويات؛ والملاحق عبارة عن صفحات إضافية توضع قبل قائمة المصادر والمراجع، لأن من المحتمل أن يعتمد الباحث على مصادر ومراجع في تهيئة هذه الملاحق ضمن الموضوع، بينما يفضل بعض الباحثين وضعها في مكانها في متن البحث أي عند الحديث عنها وتحليلها.

وقد تحتوي الملاحق على معلومات وبيانات تفصيلية ذات صلة وفائدة بموضوع الدراسة، يرى الباحث فصلها عن سياق المتن، فقد تكون جداول بيانية أو إحصائيات، أو صور أو خرائط أو بيانات،... فهي باختصار كل ما من شأنه أن يوضح أكثر مضمون البحث في بعض محطاته، ويشرح أكثر بعض الأفكار، التي تحتاج إلى بيان، بحيث لا تضم الملاحق إلا تلك الوثائق التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، ولا ينبغي الإكثار منها لأن ذلك يعد حشوا لا فائدة منه، بحيث يتم ترقيم هذه الملاحق وعنونتها حسب مضمونها وظهورها في المتن، وتكتب الملاحق أو تنسخ نسخا طبق الأصل إذا كانت طويلة، المهم أن تكون واضحة القراءة، ويشار إلى هذه الملاحق في متن البحث بعبارة (نظر الملحق رقم...)، للعودة إليها بطريقة سريعة ودقيقة، ويدرج كل ملحق في صفحة خاصة بها.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي التهاون في تنظيمها، لأنها قد تزيد أفكار البحث وضوحا، كما أنها تبعث في المصدقية اللازمة، كما أنها تساعد باحثين آخرين في الاعتماد والاستمرار في دراسة الظاهرة نفسها (من زاوية مختلفة)، أو قد تكون مصادر معلومات هامة لبحوث دراسات أخرى.

6-تنظيم قائمة المراجع: يعتمد الباحث على الكثير من المعلومات من مختلف المصادر والمراجع، لإنجاز بحثه، وهي رغم تنوعها تنقسم إلى نوعين، منها المصادر والمراجع، إلا أن الملاحظ أن دلالتها اللغوية متقاربة، لأن كليهما موضع الرجوع إليها، فالمقصد واحد عند الباحث الذي يبحث عن معلومات يدعم بها دراسته، فهو أينما وجدها فهي صالحة للاستعمال.

ولا يكتمل البحث العلمي إلا بوجود قائمة المصادر والمراجع، وهي بمثابة دليل قوي على قيمة البحث وجدديته وعمقه، علما بأن تقييم البحوث يتم أيضا من خلال قيمة هذه المصادر والمراجع المستعملة وتنوعها.

ولتنظيم المراجع في آخر البحث، نفس فوائد عملية التهميش، فهي من جهة دليل على أمانة الباحث في الاستعانة بمعلومات والإشارة إلى مصادرها، ومن جهة أخرى تسهيل مهمة الباحثين الآخرين للوصول وبأقل جهد ممكن إلى المصادر التي تتناول نفس الموضوع أو موضوعا آخر يدون في نفس السياق.

وتقسم قائمة المصادر والمراجع وفق: (أ- المراجع العربية، ب- المراجع باللغة الأجنبية)، ويتم الترتيب إما وفق الترتيب الهجائي أو الأبجدي للألقاب المؤلفين، وتصنف المراجع في كل قسم إلى: الكتب، المقالات، الرسائل والأطروحات الجامعية، القواميس والمعاجم، الوثائق الرسمية، الندوات

والمؤتمرات، مواقع الأنترنت والمراجع الإلكترونية، وقد يضيف الباحث كل المراجع الأخرى التي تخرج عن التبويب المذكور تحت عناوين أخرى.

وتشكل المصادر والمراجع بالنسبة للباحثين الآخرين، كما معرفياً كبيراً يختصر الوقت والجهد في البحث عنها، وهي تعد الحلقة الأساسية في ربط الظاهرة بتطورها عبر الزمن، وتدلل على قيمة البحث وحدائته وجودته واتساع خبرة الباحث في مجال البحث العلمي، كما تدل على درجة التقدم الذي وصل إليه هذا العلم والقدرة على فك الإشكاليات العلمية فيه لطابع التراكمي الذي قد تمثله المصادر والمراجع عند استعمالها في البحث العلمي.

7-تنظيم الفهرس وقائية الجداول والأشكال: يعد الفهرس خريطة توضيحية للمحطات البحثية المختلفة للمذكرة، فهو تنظيم يأتي في آخر البحث يحتوي على كل العناوين الرئيسية والفرعية التي جاءت في البحث مع الإشارة إلى الصفحة التي توجد فيها، وهو الجزء الذي تلخص به محتويات المذكرة، او قائمة تضم كافة محتويات المذكرة، ويختلف الفهرس عن الخطة باعتبار أن هذه الأخيرة تحتوي على العناوين الرئيسية فقط، دون الإشارة إلى الصفحة المتواجدة فيها.

وللفهرس فائدة كبيرة فمن خلاله يمكن للقارئ أن يجد ما يبحث عنه من عناوين، فهو ينقل مباشرة إلى الموضوع الذي يريد أن يقرأ فيه دون اللجوء إلى البحث في كامل الدراسة، لذلك فهو عملية جد هامة للاسترشاد والبحث.

ومن جهة أخرى هناك فهرس الجداول والأشكال، فالدراسات قد تحتوي على عدد من الجداول أو الأشكال البيانية، الأمر الذي يتطلب وضع فهرس من نوع خاص لتلك الجداول أو الأشكال، فيجعلها الباحث في بداية بحث أي مباشرة بعد عرض خطة البحث، ويذكر فيها رقم الجدول أو الشكل، عنوانه، والصفحة المتواجد بها.

و من الأفضل وضع الفهرس في آخر البحث، فهذه الطريقة تسهل للباحث ربط محتويات البحث بالصفحة المتواجد فيها المعلومة بطريقة سهلة، وليس هناك حرج في وضعه في بداية البحث، غير أنه في البحوث العلمية وفي بعض المؤسسات الأكاديمية، يفرض على الباحث وضع خطة عامة في بداية البحث وليس فهرس.

8-ترقيم صفحات البحث: البحث الجيد من حيث الإخراج، هو ذلك البحث الذي لا يجد في القارئ صعوبة كبيرة في البحث عن معلومة أو فكرة، وعلى هذا الأساس فمن بين ما ينبغي على الباحث القيام به وبشكل دقيق، هو ترقيم كل صفحة من صفحات بحث .

وهنا يرى البعض أن الترقيم يبدأ من الصفحة الأولى (ماعدًا صفحة العنوان والاهداء والشكر)، أي من أول صفحة في المقدمة، وهناك من يرى أن المقدمة لا تنتمي إلى أصل التحليل ، فهي تقدم للبحث فقط، وعليه فلا ترقم، بل تدون وفق الأحرف الأبجدية، ومهما كانت الطريقة التي يتبعها الباحث في ترقيم الصفحات، فإن عليه أن لا يتوقف عن الترقيم وحساب الصفحات، وحتى تلك الصفحات الفاصلة التي تحمل العناوين الرئيسية تحتسب ولا ترقم ، أما موقع الترقيم فمن الأفضل أن يكون في أسفل الصفحة.

الخاتمة:

إن إنجاز مذكرة تخرج المرتبطة بطور الماستر يعتبر مشروعًا أكاديميًا يستحق من الطالب الباحث بذل كل الجهود المادية والفكرية و النفسية للوصول به إلى بر الأمان وتحقيق الجدارة والتميز في مجال البحث العلمي وفرض الذات، وابرار الموهبة الكامنة في بعض الطلاب الباحثين دون غيرهم، وهذه الجهود قد لا تحقق الفائدة المرجوة منها الا إذا تم الالتزام فيها بالمنهجية السليمة للبحث العلمي ، لكي لا تكون المذكرة مجرد تجميع وتكديس للمعلومات، بل ان تكون تفكير وتحليل ووصف وتفسير وتنبؤ لظاهرة او قضية او حالة مدروسة، تتطلب من الطالب الباحث توظيف قدراته من أجل التحكم في الأدوات المنهجية والإلمام بالقواعد المنهجية ومعرفة كيفية توظيف المناهج المختلفة لدراسة الظواهر.